



مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

مركز باهث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net

Email: baheth@bahethcenter.net

bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

التهدئة

اعتبر رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، أن من وصفهم بـ"ناصر مارقة" هي التي أطلقت قذائف صاروخية من قطاع غزة، لكنه حمل حركة حماس المسؤولية عما يحدث في قطاع غزة. وأضاف: "سمعت أشخاصا في غزة يقولون إنه بما أننا في حملة انتخابية فإن عملية عسكرية واسعة النطاق غير واردة. أقترح على حماس ألا تعتمد على هذا، فسنفعل كل ما يلزم من أجل استعادة الأمن والهدوء إلى محيط غزة وإلى الجنوب بشكل عام."

ومع وصول السفير القطري محمد العمادي، إلى قطاع غزة؛ أعلنت اللجنة القطرية لإعادة إعمار غزة أنها ستبدأ صرف الدفعة المالية الرابعة من المساعدة النقدية للأسر الفقيرة في قطاع غزة، مشيرة إلى أن الصرف سيستهدف القائمة الثانية للمستفيدين، وستصرف من خلال برامج الأمم المتحدة للمساعدات، بأسماء مستفيدين من المنحة، وافقت إسرائيل "أمنا" على كشوفاتهم؛ وتشمل المنحة القطرية المخصصة للعائلات المحتاجة في غزة 94 ألف أسرة محتاجة في غزة بواقع 100 دولار أمريكي لكل عائلة.

وكان العمادي قد قال في آخر زيارة له، إن المنحة القطرية سيتم تخصيصها لمشاريع إنسانية بالتنسيق والتعاون الكامل مع الأمم المتحدة، مشيرا إلى أنه ستكون هناك مشاريع لمساعدة الأسر الفقيرة وتحسين وتطوير مشاريع الكهرباء وخدمة القطاع الصحي بغزة. ونفى ما تم الحديث عنه بأن الهدف من المنحة "هو الهدوء مقابل الدولار، ومن أجل كسر الشعب الفلسطيني والتشكيك في مصداقيته وفي فصائل المقاومة"، وأكد أن "هذا غير صحيح."

وكانت حركة حماس، قد أعلنت نهاية كانون الثاني الماضي، عن رفضها لتسلم الدفعة الثالثة من أموال المنحة القطرية، ردا على "سلوك" الحكومة الإسرائيلية، ومحاولتها "التملص من تفاهات التهدة"، التي رعتها مصر وقطر والأمم المتحدة.

وتأتي زيارة العمادي لمدينة غزة بعد يوم واحد من مغادرة الوفد المصري الذي يلعب دور الوساطة في محادثات التهدئة بين الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة والاحتلال.

يذكر أن اللجنة القطرية لإعادة إعمار غزة، وقّعت، نهاية الشهر الماضي، اتفاقا مع وكالة (أونروا)، لتنفيذ مشروع "النقد مقابل العمل"، القاضي بتوفير فرص عمل "مؤقتة" للآلاف من العمّال وخريجي

الجامعات، العاطلين عن العمل في القطاع، وذلك بع رفض حركة حماس تسلم أموال المنحة؛ وأن المشروع "سيوفر فرص عمل مؤقتة لآلاف الخريجين الجدد والعمال، في مختلف القطاعات كالصحة والتعليم والزراعة والإسكان والبلديات، والقطاع الخاص والإعلام."

ويبلغ عدد المستفيدين من برنامج التشغيل نحو 10" آلاف من الخريجين الجدد والعمّال المهرة في غزة"، بحسب اللجنة، وينص الاتفاق على أن "تقدّم اللجنة القطرية مبلغ (13) مليون دولار أمريكي لصالح وكالة الغوث، للبدء بتنفيذ مشاريع البرنامج."

ومن المقرر أن توقع اللجنة القطرية خلال الأيام المقبلة" اتفاقية شبيهة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بإجمالي مبلغ 7 مليون دولار أميركي"، دون ذكر المزيد من التفاصيل حول هذه الاتفاقية.

وتأتي هذه الاتفاقيات، بحسب اللجنة، استكمالاً لـ"مذكرة التفاهم التي وقعها العمادي، رئيس اللجنة، مع منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية، جيمي ماكغولدريك، نهاية شهر كانون الثاني الماضي". "ونصت مذكرة التفاهم على تقديم مبلغ يقدر بـ 20" مليون دولار لمدة عام، لصالح تنفيذ برنامج النقد مقابل العمل، لمصلحة الفلسطينيين بغزة، على أن يتم تنفيذ هذه المشاريع بالتنسيق الكامل مع اللجنة القطرية"، وفق اللجنة .

وكشفت مصادر العدو بأن رئيس الموساد يوسي كوهين ومستشار الأمن القومي منير بن شبّات قد نجحوا في وقف التدهور حول محيط غزة وفي منطقة باب الرحمة في القدس؛ بعد سلسلة من الاتصالات أجريها كوهين وبن شبّات مع القاهرة والأردن، توصلوا من خلالها إلى ترتيبات مع حركة حماس في قطاع غزة، ومع السلطة الفلسطينية في رام الله والوقف الإسلامي في القدس. وأن التفاهمات التي تم التوصل إليها حول باب الرحمة جاءت كما يلي:

1. قبلت الأردن الموقف الإسرائيلي الذي يعتبر باب الرحمة ليس مكانا للعبادة، واقترحت إسرائيل ان يفتح باب الرحمة الذي كان مغلقا منذ فترة طويلة للزيارات.

2. إسرائيل أبلغت الأردن أنها لن تسمح بتغيير الوضع القائم في القدس حتى لو احتدمت المواجهات. وزعم الموقع العبري أن الحكومة الأردنية وافقت على الموقف الإسرائيلي، مما ساهم في عودة الهدوء خاصة وأن الجمعة الماضية قد مرت بهدوء في الأقصى.

أما فيما يتعلق بقطاع غزة:

وفقا للموقع العبري فقد تعهدت حركة حماس للوفد المصري الذي قام بجولات مكوكية بين غزة وتل أبيب بالاتي:

1. تم وقف الإرباك الليلي للشبان والاضطرابات على السياج حول قطاع غزة.
 2. في المرحلة الثانية، سيتوقف إطلاق البالونات الحارقة وقالت حماس للوفد المصري إن ذلك سيكون تدريجيا وسيستغرق بضعة أيام حتى يتوقف إطلاق البالونات بشكل كامل.
 3. تم تفكيك وحدة الكاوشوك؛ التي تشعل إطارات على طول السياج.
 4. تلتزم حماس بوقف إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون من قطاع غزة إلى إسرائيل؛ كما تلتزم حماس بتطبيق وقف إطلاق الصواريخ على التنظيمات الأخرى في قطاع غزة.
 5. سفير قطر محمد العمادي يزور قطاع غزة لكنه لن يجلب المال؛ وسيقدم العمادي لقادة حماس الخطط التي عمل بها مع مبعوث الأمم المتحدة للشرق الأوسط نيكولاي مالدانوف فيما يتعلق بقطاع غزة.
- وذكرت وسائل إعلام العدو أن المؤسسة الأمنية الإسرائيلية تستعد ليوم 30 آذار، وهو اليوم الذي يصادف الذكرى السنوية لمسيرات العودة وكسر الحصار، ويتزامن مع يوم الأرض؛ حيث التقديرات الاستخبارات الإسرائيلية تؤكد أن حماس تستعد للقيام بنشاطات واسعة بالقرب من السياج؛ وأن هذه الفعاليات ستبدأ في 29/3 الذي يصادف يوم الجمعة، وستصل إلى ذروتها في اليوم التالي، مضيفة أن مستوى عال من التصعيد في نفس اليوم يمكن أن يؤدي إلى تصاعد الأوضاع. ويشعر "الشاباك" والجيش بالقلق من احتمال نجاح "حماس" في نقل مماثل لمسيرات العودة إلى الضفة الغربية.
- فيما تطرق المحلل العسكري في موقع واللا العبري أمير بوخبوت إلى تصريحات نتنيا هو الأخيرة التي هدد فيها حماس موضحا بالقول "هناك رغبة جامحة لدى الكابنيت السياسي الأمني بالحفاظ على الهدوء الأمني خلال فترة الانتخابات، ولذلك يسعى الكابنيت بكل ما أوتي من قوة إلى الحيلولة دون تدهور الأوضاع مع غزة من خلال الوسائل السياسية، والعسكرية بما في ذلك الاستمرار في إدخال ملايين الدولارات إلى حماس؛ رغم معارضة رئيس السلطة محمود عباس."
- وأضاف بوخبوت بأن تصريحات السياسيين الإسرائيليين التي يطلقون فيها التهديدات هنا وهناك لا تهدف إلا لكسب أصوات جديدة من الناخبين لا أكثر.

من جانبه تطرق المحلل العسكري في موقع معاريف " تل لف رام " إلى التهديدات التي أطلقها رئيس الحكومة نتتياهو خلال زيارته لمستوطنات غلاف غزة قائلاً: "هذه التهديدات قد تجبي من نتتياهو ثمنا سياسيا باهظا في حال لم يلتزم بها إذا ما استمر التصعيد بما في ذلك إطلاق الصواريخ والبالونات الحارقة والإرباك الليلي، وذلك في ظل عدم رغبة نتتياهو وقيادة الجيش بتصعيد الأوضاع مع غزة قبل الانتخابات." وأضاف تل لف رام بأن المساحة التي يناور فيها نتتياهو مع غزة قد تقلصت بشكل كبير جدا وخصوصا فيما يتعلق بقضية الإفراج عن الجنود الأسرى لدى حماس في غزة، ولذلك هناك مخاوف من الانجرار لمواجهة عسكرية مع غزة قبل الانتخابات إذا ما استمر التصعيد خلال الأيام القليلة التي ستكون مصيرية في تحديد الوضع الأمني مع غزة.

وكشف محلل الشؤون العربية، في القناة 13 العبرية، "تسفي يحزكيئلي"، عن أن حركة حماس نجحت في إدخال إسرائيل إلى المصيدة، وأن إسرائيل تتجر خلفها؛ وإن حماس هي من تبادر بالعنف على حدود قطاع غزة، وإسرائيل تسعى للهدوء، وحماس تريد المزيد من المطالب، وإسرائيل الآن تتواجد داخل مصيدة حماس. وقال أن حماس تريد جر إسرائيل لجولة تصعيد عسكرية جديدة، لكن قصيرة، وذلك لأن حماس تدرك أن إسرائيل مقبلة على انتخابات، ولا تريد الدخول في جولة تصعيد في هذه المرحلة الحساسة؛ وأضاف "لقد نجحت حماس في إدخال إسرائيل داخل المصيدة، فإسرائيل غير قادرة في هذا التوقيت على الدخول في حملة عسكرية بقطاع غزة، وغير قادرة على وقف العنف على الحدود، وهذه المصيدة جاءت في فترة حساسة جدا."

وتابع المحلل، "علينا الاعتراف بالحقيقة، حماس تخيفنا وتردعنا، والأكثر أهمية من ذلك أنها هي من تحدد مواعيد التوتر، والأمر ليست بيدنا". "إسرائيل فقط تريد الهدوء، وليس لديها القدرة على المبادرة بفعل أي شيء لحماس، فإسرائيل تريد الهدوء، وحماس تريد رفع الحصار."

وقال ان حماس هي من تدير التوتر بالجنوب، بشكل ذكي جدا، وحتى لو أن إسرائيل قررت التوجه لحملة عسكرية بغزة، سيحسب ذلك ذكاءً لحماس، التي فرضت عليها ذلك في هذه المرحلة الحساسة.

وختم المحلل بالقول، "حماس أدخلت إسرائيل في المصيدة، وخلال كل جولة تصعيد تفقد إسرائيل قدرة الدرع أمام حماس، وفي نهاية الأمر إسرائيل هي التي ستصبح أكثر غضبا، لأن حماس تعمل وفقا لما قاله

أحمد ياسين سابقاً، "إسرائيل دولة نووية ونحن منظمة صغيرة، وما علينا سوى الصبر". "بمعنى أنها تستخدم وسائل صغيرة وبدائية ضد إسرائيل، حتى توصل إسرائيل لمرحلة أن تتطلب الهدنة. هذا في الوقت الذي تحدثت حركة حماس، عن تطورات مفاوضات التهدئة مع الاحتلال، مؤكداً أن الوفد الأمني المصري، سيصل قطاع غزة خلال أيام قليلة من أجل معرفة رد الاحتلال حول مطالب الفصائل؛ وإن هناك مرونة كبيرة من قبل الفصائل الفلسطينية حول وسائل مسيرات العودة، مثل وحدة الإريابك الليلي، والتي تعدّ وسائل للضغط على الاحتلال. وأن التفاهات مرة أخرى ستلتزم بها فصائل المقاومة في حال التزم "العدو" بها، و"سنبذل كل الجهد لخدمة أبناء شعبنا في غزة والضفة والقدس، لن ننسى الشعب الفلسطيني، رغم الحصار وفلسطين كل فلسطين في وجدان حركة حماس". "وأن" موضوع التهدئة الكل يعلم أن هناك وسيطاً مصرياً يبذل جهوداً كبيرة، والكل الفلسطيني تقريباً مجمع على أن التفاهات استراحة مقاتل، من باب إعطاء الفرصة للناس للعيش كباقي شعوب الأرض".

وفي حال التزم الاحتلال، سيكون هناك التزام من قبل فصائل المقاومة، لكن في حال عدم الالتزام ستكون خيارات المقاومة كثيرة جداً لأنها تحمي الشعب وتحمي مسيرات العودة. "و"تعودنا عدم الالتزام من قبل الاحتلال الإسرائيلي، حتى هذه اللحظة ما تم التوافق عليه، العدو لا يتلزم به، خاصة فيما يتعلق بمساحة الصيد في البحر، وعدم الالتزام بدفع الأموال، وشاهدتم كيف حاول الاحتلال فرض شروطه، نحن لا نطمئن خاصة بعدما تعاملنا مع الاحتلال خلال الأشهر السابقة".

ووصل المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، نيكولاي ميلادينوف، إلى قطاع غزة، وسط أنباء عن تفاهات حول "التهدئة" بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية بالقطاع؛ وتأتي زيارة ملادينوف بالتزامن مع صرف الدفعة المالية القطرية من المساعدة النقدية للعائلات الفقيرة في غزة، التي تستفيد منها 55 ألف عائلة، بواقع 100 دولار للعائلة الواحدة، وبعد ساعات من وصول رئيس اللجنة القطرية لإعمار غزة السفير القطري، محمد العمادي، على وقع مساع دولية لتخفيف الأزمات الإنسانية الحادة بالقطاع.

وسبق ذلك، أن زار الوفد الأمني المصري القطاع، ناقش خلالها مع قيادة حركة حماس والفصائل وهيئة مسيرة العودة، مقترحات التهدئة مقابل تخفيف الحصار عن القطاع، فيما أكدت حماس أن هذا الأسبوع سيشهد حراكاً دولياً باتجاه إلزام الاحتلال بتطبيق بنود التهدئة مع الفصائل بما يضمن رفع الحصار عن القطاع.

وكشف مصدر فصائلي مشارك في المباحثات مع الوسيط المصري، عن 3 مطالب إسرائيلية نقلها الوسيط وهي "الابتعاد عن الحدود مسافة 300 مترا، ووقف البالونات الحرارية بشكل نهائي، والتوقف عن فعالية زيكيم بشكل نهائي."

في المقابل، طرحت الفصائل "فكا للحصار من خلال تسهيل حركة المعابر وإدخال البضائع، والسماح بدخول الأموال القطرية بطرق بعيدة عن ابتزاز الاحتلال، والبدء بمشاريع تحسين الكهرباء لتصل لـ 12 ساعة وصل على الأقل، وتنفيذ مشاريع التشغيل المؤقت، وليس انتهاءً بفتح ممر مائي يربط غزة مع العالم."

وذكر أن الفصائل أبلغت الجانب المصري أنها ستواصل مسيرات العودة، لكنها ستقيم أدواتها طبقا للالتزام الاحتلال بتطبيق التفاهمات؛ وأن تطبيق التفاهمات على ثلاث مراحل، ولم يتم الاتفاق على سقف زمني نهائي، مع التأكيد على ضرورة إلزام الاحتلال بعدم استهداف المتظاهرين والتوقف عن التصعيد؛ وأن الفصائل ستلتزم في ضوء التزام الاحتلال بهذه التفاهمات.

أما الوسيط المصري، فوعد خلال حديثه مع الفصائل بإجراء تسهيلات جديدة على معبر رفح، وإبقاء المعبر مفتوحا طيلة الوقت، مشيرا إلى أن الوسيط أكد أن التسهيلات مرتبطة بالوضع الأمني بسياء، "وَحاليا يوجد تسهيلات عبر حاجز الريسة وغيرها من الإجراءات التي تقلل من فترة تواجد المسافرين على المعبر."

وكانت التحركات الدبلوماسية اتجاه قطاع غزة في تواصل الأسبوع الأخير، بعد تبادل الرسائل والتهديدات بين المقاومة الفلسطينية و"إسرائيل" وتتصل الأخيرة من الاتفاقات الموقعة للتهدئة، وسط خشية من تدهور الأمور والدخول في مواجهة عسكرية واسعة النطاق.

تدهور الأوضاع الحدودية وما أعقبها من قصف ليلي من قبل الاحتلال زاد من حدة التهديدات من قبل الاحتلال والتأكيد على ضرورة إجباره على التوصل لحلول، وخاصة مع اقتراب الانتخابات، مما اضطر الوفد المصري للتحرك لمحاولة إحياء اتفاق التهدئة وإجبار الاحتلال على القبول بشروط المقاومة وتطبيق المرحلة الثانية من الاتفاق.

وأعقب التحركات المصرية وصول السفر القطري لقطاع غزة، لتطبيق جزء ما يتم الاتفاق عليه بشأن إدخال الأموال، ووصول ميلادينوف مبعوث الأمم المتحدة للشرق الاوسط، لمواصلة تطبيق باقي

الاتفاقيات، والتي وقعت مؤخراً مع الاونروا والأمم المتحدة بشأن تشغيل 10 آلاف مواطن من القطاع من العمال والخرجي، والتي من المقرر البدء بتطبيقها عبر وكالة الاونروا التي ستبشر خلال ايام بالاتصال ب 640 الف ممن تم اختيارهم للعمل بنظام البطالة ضمن اتفاق الأمم المتحدة مع قطر.

الأموال الاسرائيلية لغزة هدفها الانفصال:

نقلت صحيفة " جيروسالم بوست "؛ عن مصدر حضر اجتماع عقده حزب الليكود، أن بنيامين نتنياهو دافع عن سماح اسرائيل بتحويل الأموال القطرية بصورة منتظمة إلى غزة، وأن ذلك إنما يشكل جزءا من استراتيجية أوسع نطاقا تهدف للإبقاء على الانقسام بين حركتي فتح وحماس.

وقال نتنياهو خلال الاجتماع أن " السلطة الوطنية كانت فيما مضى تحوّل ملايين الدولارات لحماس في غزة، وأنه كان من الأفضل بالنسبة لإسرائيل أن تكون بمثابة القناة التي تحوّل من خلالها الأموال لغزة ضمنا لثلاث تقع في يد الإرهاب ". "والآن وبما أننا نشرف على تحويل الأموال، فإننا نعلم بأنها ستُصرف على قضايا إنسانية."

وأضاف نتنياهو، " ينبغي على من يعارض قيام دولة فلسطينية أن يدعم تحويل الأموال لغزة، ذلك أن من شأن الإبقاء على الانفصال بين الضفة الغربية وغزة المساعدة على الحيلولة دون إنشاء دولة فلسطينية." وكان حزب " أزرق أبيض "دعا في برنامجه إلى التوقف عن السماح بتحويل الأموال لحماس، معتبرا بأنها تأتي على غرار الأموال التي تُدفع لعصابات المافيا لقاء " الحماية."

ووصف رئيس حزب " إسرائيل بيتنا "أفيغدور ليبرمان الذي استقال من منصبه كوزير للجيش، دفعات الأموال القطرية بأنها "قرار مزرٍ "يمثل" المرة الأولى التي تموّل فيها إسرائيل الإرهاب ضد نفسها." ودعا رئيس حزب " اليمين الجديد "نفتالي بينيت، نتنياهو لعقد اجتماع للمجلس الوزاري المصغّر وتقديم خطة فاعلة للتصدّي للصواريخ التي يتم إطلاقها من غزة. وقال بينيت الذي يرغب بأن يتولّى حقيبة "الدفاع": "لو سقطت بالونات متفجرة على منازل أو تم إطلاق صاروخ على تل أبيب، لكانت القوات أوقفتها؛ مع فائق الاحترام لنتنياهو، يحتاج بلد كإسرائيل لوزير دفاع متفرغ طوال الوقت."

واتهم عضو الكنيست حايم جيلين، الذي رشّح نفسه على قائمة حزب العمل، نتنياهو بعدم " أخذ القذائف الحارقة التي يتم إطلاقها من غزة على محمل الجدّ بما فيه الكفاية ". وقال " :إننا كسكان مستوطنات غلاف

غزة ندفع ثمن عدم اعتماد الحكومة لسياسة جادة في التعامل مع الصواريخ وأتسامها بالعجرفة في مواجهة الإرهاب."

من جهتها قالت حركة "فتح"، أن على "حماس" قراءة تصريحات نتانياهو الأخيرة بشكل جيد إن أرادت، الأمر الذي يؤكد تماما أن الأموال الإسرائيلية التي تصل "حماس" مباشرة هدفها تعزيز الانقسام وتحويله لانفصال وتصفية القضية الفلسطينية. و"كيف لنا أن نفسر اقتطاع الأموال عن السلطة الوطنية الفلسطينية بقيمة مئة وخمسين مليون دولار من قبل إسرائيل، وإعطاء حماس الأموال بشكل مباشر؟ وأن أربع قضايا استراتيجية خطت لها إسرائيل ونفذتها "حماس"، وهي الانقسام الذي تم تنفيذه في عام 2007، وضرب منظمة التحرير الفلسطينية التي كان آخرها رفض "حماس" التوقيع على ورقة التفاهم في موسكو تحت حجة رفضها لبند منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا، ومحاولاتهم لضرب شرعية الرئيس أثناء إلقاء كلمته في الأمم المتحدة وترؤسه مجموعة الـ 77 الصين، وإرسالها رسائل مخجلة، وآخرها إخراج حفنة من المضللين تحت شعار ارحل، وأخيرا تحويل الانقسام إلى انفصال من خلال قبول الأموال الإسرائيلية بشكل مباشر.

ويذكر أن صحيفة "جيروسالم بوست"، نقلت عن مصدر حضر الاجتماع الذي عقده حزب الليكود، أن بنيامين نتانياهو دافع عن سماح إسرائيل بتحويل الأموال القطرية بصورة منتظمة إلى غزة، وأن ذلك إنما يشكل جزءا من استراتيجية أوسع نطاقا تهدف للإبقاء على الانقسام بين حركتي "فتح" و"حماس".

الأجهزة الأمنية الاسرائيلية تتوقع انهيار السلطة الفلسطينية :

أبدى مسؤولون إسرائيليون خشيتهم من أن يؤدي الإضرار بالسلطة الفلسطينية والأوضاع في المسجد الأقصى بالمبارك إلى تصعيد في الأراضي الفلسطينية في الذكرى. وتقدّر إستخبارات العدو أن تبدأ نشاطات الذكرى الأولى لانطلاقة مسيرات العودة في يوم الجمعة، التاسع والعشرين من آذار على أن تصل ذروتها في الثلاثين من آذار، ورجّح مصدر في أجهزة الأمن الإسرائيلية، أن يؤدي الاستخدام المفرط للعنف إلى تصعيد كبير، ويخشى جهاز الأمن العام (الشاباك) وجيش الاحتلال أن يمتد للضفة الغربية، وبحسب صحيفة هآرتس، فإن مندوبي الأجهزة الأمنية عقدوا اجتماعاً، لنقاش "التطورات الإقليمية"، حدّروا خلاله من انهيار اقتصادي للسلطة الفلسطينية سيساهم في تقويض حكم الرئيس عباس، ولفّت المشاركون إلى أن السلطة الفلسطينية تواجه صعوبات في دفع رواتب موظفيها، ودلّلت على ذلك أن لم

تحول، حتى الآن، رواتب شهر شباط الماضي. والأجهزة الأمنية للعدو قدّرت أن تتوقّف السلطة عن القيام بمهامها خلال شهرين، وحذر رئيس جهاز الشاباك، نداف أرغمان من انهيار السلطة في أعقاب اقتطاع رواتب الأسرى والشهداء. والانتقادات من جهاز الشاباك وجيش الاحتلال للمستوى السياسي الإسرائيلي تزداد، على خلفيّة قرار المجلس الأمني والسياسي المصغّر (الكابينيت) (اقتطاع رواتب أسر الشهداء والأسرى من أموال المقاصّة. وعبر مسؤولان في جيش الاحتلال والشاباك خلال جلسات مغلقة عن قلقهما من حقيقة أن لا ثغرة في القانون الإسرائيلي تتيح تحويل الأموال حتى لو أن ذلك سيساهم في منع تصعيد بالضفة الغربية.

الحكومة الفلسطينية

استمراراً لتوجه السلطة بتشكيل حكومة فصائلية؛ كلف الرئيس عباس، عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح"، محمد اشتية، بتشكيل حكومة جديدة، وهو مفاوض سابق، وأكاديمي، واقتصادي، شغل مناصب متعددة في حركة فتح، والسلطة الفلسطينية، وكان قد انخب في عام 2009، عضواً في اللجنة المركزية لفتح، وأعيد انتخابه في عام 2016 مجدداً عضواً في اللجنة المركزية، وبرز كعضو في وفد منظمة التحرير الفلسطينية إلى مفاوضات مدريد ومباحثات واشنطن والمفاوضات الاقتصادية مع إسرائيل، ورغم مشاركته في عدة مؤتمرات ومفاوضات دولية، إلا أن اسمه ارتبط بحركة فتح، والأعمال الاقتصادية داخل الأراضي الفلسطينية.

وتولى عدداً من المناصب الرسمية في منظمة التحرير الفلسطينية، والسلطة الفلسطينية منذ تأسيسها، وعُيّن سكرتيراً للجنة الانتخابات الفلسطينية، ووزيراً للأشغال والإسكان بين عامي 2005 و2009، ورئيساً للمجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار)، منذ عام 1996؛ وترأس الوفد الفلسطيني للمفاوضات المتعددة حول التعاون الاقتصادي الإقليمي؛ (التجارة، المالية، البنية التحتية، والسياحة)، كما شارك في إطلاق مفاوضات الحل النهائي في واشنطن عام 2010، واستقال من طاقم المفاوضات عام 2013. ليتّأس بعدها، وتحديدًا في العام الجاري اجتماعات المؤتمر الاقتصادي والاجتماعي لمجموعة ال77 والصين.

وكانت اللجنة المركزية لحركة فتح، في وقت سابق، أوصت بتشكيل حكومة فصائلية سياسية من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية وشخصيات مستقلة برئاسة عضو من لجنّتها المركزية، مبررة الدعوة بـ"تعثر

ملف المصالحة مع حركة حماس"، وفي ضوء ذلك، قبل عباس، استقالة حكومة الوفاق الوطني، وكلفها بتسيير الأعمال.

وقال رئيس الوزراء الفلسطيني المكلف، محمد إشتية، إن مهمة حكومته استعادة الوحدة الفلسطينية، والتخفيف من معاناة المواطنين؛ وأضاف إشتية، "بتوجيهات من الرئيس، مهمة الحكومة تحقيق الوحدة، وإنهاء الانقسام، ونستعيد غزة للشرعية الوطنية"؛ و"مهمتنا العمل ما نستطيع للتحضير للانتخابات القادمة".

وأعلنت السلطة الفلسطينية عن اتخاذها إجراءات نقشفية طالت رواتب الموظفين الحكوميين، إضافة إلى اتخاذ خطوات سياسية غير مسبقة خلال الأسابيع المقبلة في إطار مواجهة الأزمة المالية التي تعاني منها جراء عدم تسلم أموال الضرائب التي تجبها إسرائيل نيابة عن الفلسطينيين.

ونقل عن وزير المالية والتخطيط الفلسطيني، شكري بشار، قوله إن رواتب الموظفين العموميين لشهر شباط الماضي ستصرف اليوم، بنسبة 50% بما لا يقل عن 2000 شيكل. وأن 40% من الموظفين سيتقاضون راتباً كاملاً، ممن تقل رواتبهم عن 2000 شيكل. وأعلن وقف التعيينات والترقيات وشراء العقارات والسيارات وتقنين بدلات السفر وجملة من القرارات، لتخفيف الأزمة المالية.

فيما تحدث نائب رئيس الحكومة والناطق باسم الرئاسة نبيل أبو ردينة عن الإجراءات خلال الفترة المقبلة، في ظل رفض السلطة الفلسطينية استلام أموال الضرائب المنقوصة، إن السلطة مقبلة على أيام صعبة وخطيرة، إضافة إلى أن هناك توجهها لاتخاذ خطوات سياسية غير مسبقة، دون الكشف عن ماهيتها.

وهذه الحكومة، التي كان واضحاً منذ البداية أنها ستكون مملوكة لفتح، لا يبدو أن اشتية سينجح في ضمّ فصائل إليها، وخاصة الجبهة الشعبية، فيما تستمر الجهود لإقناع الجبهة الديمقراطية، مع ضمان دخول فصائل أخرى صغيرة من "منظمة التحرير" وعدد من الشخصيات المستقلة، لكن غالبية الوزراء سيكونون من حصة فتح؛ التنظيم المتحكّم بالسلطة.

واعتبرت حركة حماس؛ أن تشكيل حكومة جديدة من دون توافق وطني، سلوك تفرّد وإقصاء، وهرب من استحقاقات المصالحة، معلنة أنها لا تعترف بهذه الحكومة الانفصالية كونها خارج التوافق الوطني... وتشكيل يتناقض تماماً مع الحديث عن الانتخابات التشريعية والرئاسية التي وافقت عليها حماس

في اللقاء الأخير مع حنا ناصر) رئيس لجنة الانتخابات المركزية(، وهو موقف مقارب لما أعلنته فصائل أخرى في غزة.

وأكد القيادي في حركة حماس د. يحيى موسى، أن الحالة الفلسطينية كافة التي يديرها رئيس السلطة محمود عباس خارج الوفاق الوطني وتعمل على تكريس الفئوية والانقسام والتسلط على ممتلكات الشعب الفلسطيني، إضافة إلى تكريس التبعية للاحتلال. وأن حركة حماس لا تعترف بالحكومة الجديدة برئاسة محمد اشتية، لعدم حصولها على موافقة جميع الفصائل، " رغم ما يعلن عن أنها حكومة فصائلية إلا أن جميع الفصائل رفضتها. "

وقال " نحن في حركة حماس آثرنا على أنفسنا إدارة قطاع غزة، ويجب أن تكون بالتوافق والتشاور الجماعي مع الفصائل كافة، وألا نعود بالاستفراد في القرار، وأن حركة حماس على تواصل مباشر ودائم ومتواصل مع الفصائل كافة للبحث والتشاور في كل الملفات السياسية وخاصة التي تتعلق بملف المصالحة وملف الاحتلال"، مبيناً بأن الأمور ستبقى كما هي.

فيما أكد النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي أحمد بحر، أن الحكومة الجديدة برئاسة محمد اشتية غير دستورية وغير قانونية، وتعتبر عن فشل سياسي، كونها لم تنل الثقة من المجلس التشريعي؛ ولم تحظ بالمصادقة عليها حسب القانون والدستور الفلسطيني؛ وأن تكليف عباس لإشتية بتشكيل حكومة خروج عن المسؤولية الوطنية وقفز وتلاعب بنتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة.

وأشار إلى أن هذه الحكومة تعتبر حكومة انفصالية بامتياز وتسعى لتطبيق فصل الضفة الغربية عن قطاع غزة في إطار " صفقة القرن"، لافتاً إلى أنها تعزز الانقسام الداخلي وتقضي على أي بارقة أمل في تحقيق الوحدة الوطنية والتوافق الداخلي.

ودعا بحر الكل الوطني الفلسطيني لمقاطعة هذه الحكومة ومواجهتها والعمل على تحدي الإدارة الاستبدادية والنزعة الدكتاتورية التي يحكم بها عباس الواقع الفلسطيني، مؤكداً أن شعبنا الفلسطيني وفصائله وشرائحه المختلفة سوف تقف سداً منيعاً أمام كل المحاولات الرامية إلى شق صفه الوطني وتصفية قضيته الوطنية.

وتبدو الحكومة الجديدة امام ثلاثة تحديات، أولها النتائج المحتملة لانتخابات العدومقبلية، حيث هناك خريطة سياسية جديدة ترسمها دولة الاحتلال بغض النظر عن فوز أي طرف. والتحدي الثاني يتمثل في

الاحتمالات الكبيرة لتنفيذ صفقة القرن الامريكية والاستحقاقات المفروضة على الجانب الفلسطيني وطريقة تعامل الحكومة الفلسطينية الجديدة مع الصفقة. والتحدي الثالث يتعلق بالوضع المالي والاقتصادي للسلطة الوطنية الفلسطينية، حيث سيكون هناك اختناقات تهدد وجود السلطة نفسها في ظل الأزمات السياسية التي تعصف بالقضية الفلسطينية.

صفقة القرن

زار مستشار الرئيس الأميركي دونالد ترامب، وصهره، جاريد كوشنر، عددا من دول الخليج، لحشد الدعم لخطة التي لم يعلن عنها بعد لتسوية القضية الفلسطينية والمعروفة إعلامياً بـ"صفقة القرن"، والتي تشير بعض تفاصيلها المسربة إلى أنه لم يتحقق تقدم يذكر في ما يتعلق بالالتزام بالمطالب الفلسطينية. وقال مصدر في الخليج لوكالة "رويترز"، إن منهج كوشنر لإنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني لم يحقق تقدما على ما يبدو منذ جولته السابقة في المنطقة، في حزيران 2018، إذ أنه ركز إلى حد بعيد على مبادرات اقتصادية على حساب اتفاق الأرض مقابل السلام، الذي يعد محوريا بالنسبة للموقف العربي الرسمي.

وأفيد أن الخطة التي عرضها كوشنر، لم تأخذ في الاعتبار على ما يبدو المطالب العربية التي جرى إقرارها سابقا بشأن وضع القدس وحق اللاجئين في العودة؛ والمستوطنات في الضفة الغربية المحتلة. وقال المصدر إن كوشنر، وهو مطور عقاري قليل الخبرة بالدبلوماسية الدولية والمفاوضات السياسية، أراد إبرام اتفاق أولا ومن ثم الاتفاق على التفاصيل، وأضاف المصدر أن الخطة تتضمن مساهمة مالية "جوهريّة" من دول الخليج لكنه لم يوضح أي تفاصيل.

وذكرت صحيفة "يسرائيل هيوم"، أن كوشنر قال لزملاء دول الخليج الذين التقاهم، إن "الخطة الاقتصادية ستكون مهمة وأساسية لخلق بيئة يمكن فيها للطرفين تقديم تنازلات سياسية"؛ وقال كوشنر في مقابلة لـ"سكاي نيوز"، إن "الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين يمنع الناس من عيش حياة أفضل (...)"؛ وإذا تمكنا من حل هذه المشكلة، سوف نوفر المزيد من الفرص للشعب الفلسطيني، وللشعب الإسرائيلي وكل شعوب المنطقة."

وفي الوقت الذي يتمتع فيه البيت الأبيض عن الإفصاح عن تفاصيل الخطة الاقتصادية التي تركز إليها التسويات السياسية التي تسعى الإدارة الأميركية إلى إبرامها في إطار " الصفقة ". تؤكد مصادر مقربة من الفريق المخصص بصياغة " صفقة القرن) يضم كل من كوشنر ومبعوث ترامب الخاص بعملية السلام في الشرق الأوسط، جيسون غرينبلات، بالإضافة إلى السفير الأميركي لدى إسرائيل، ديفيد فريدمان (، لـ "إسرائيل هيوم" أن الخطة تنص على استثمار نحو 25 مليار دولار في الضفة الغربية وقطاع غزة على مدى عقد من الزمن.

وأوضحت المصادر أنه في سياق " الصفقة "، سيتم تحويل مبلغ 40 مليار دولار إضافيًا إلى مصر والأردن ولبنان إذا وافقت هذه الدول على المشاركة في المبادرة. وأشارت إلى أنه سيتم جباية هذه المبالغ من دول خليجية، بالإضافة إلى مساهمة من الولايات المتحدة) لم يتم تحديدها (، بحسب " إسرائيل هيوم." وبموجب مبادرة السلام العربية التي طرحتها السعودية في عام 2002 ، عرضت البلدان العربية تطبيع العلاقات مع إسرائيل مقابل اتفاق على إقامة دولة مع الفلسطينيين والانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي التي احتلتها عام 1967.

ويرفض الفلسطينيون مناقشة أي مخطط للسلام مع الولايات المتحدة، منذ اعتراف إدارة ترامب في عام 2017 بالقدس عاصمة لإسرائيل، كما أعلن عدد من اللاعبين المحوريين في المنطقة رفضهم لأي اتفاق لا يتناول وضع القدس أو حق اللاجئين في العودة.

من جهتها كشفت ريشت (13 القناة العاشرة سابقا (ان الخطة الأميركية لتسوية القضية الفلسطينية؛ تقضي كما تزعم الإدارة الأميركية أنها لـ "ترسيخ السلام في الشرق الأوسط"، بإقامة دولة فلسطينية على 90% من أراضي الضفة الغربية المحتلة، على أن تشكل أجزاء من القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية، في حين تخضع البلدة القديمة في المدينة، حيث يقع المسجد الأقصى المبارك وسائر الأماكن المقدسة، تحت سيطرة الاحتلال.

وأفادت القناة بأن " صفقة القرن " تتضمن إقامة دولة فلسطينية في منطقة تزيد مساحتها عن ضعف مساحة المناطق أ وب، الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية، وأكدت أن المساحة قد تشكل من - 90 85% من مجمل مساحة الضفة الغربية المحتلة.

ومن المقرر أن تشمل الصفقة تبادلًا للأراضي بين إسرائيل والفلسطينيين، وذلك فيما يتعلق بسائر المساحة المتبقية من الضفة الغربية المحتلة والتي ستضمها إسرائيل، وفقًا لتفاصيل الخطة، وبحسب القناة فإنه "ليس من الواضح مدى تبادل الأراضي وعن أية مناطق يدور الحديث."

وأشارت القناة إلى أن المستوطنات ستقسم إلى ثلاثة فئات: الأولى، الكبيرة، ستضم إلى الاحتلال، والتي تتمثل بـ "غوش عتصيون" و "معاليه أدوميم" و "أريئيل"؛ فيما تبقى مستوطناتنا "إيتمار" و "يتسهار" الفئة الثانية (قائمتين، على ألا يتم زيادة مساحتهما، أما الفئة الثالثة من المستوطنات، والتي تشمل البور الاستيطانية غير القانونية وفقًا للقانون الإسرائيلي، سيتم إخراجها، مع الدفع بفكرة تبادل الأراضي.

وحول السيادة على مدينة القدس المحتلة، تقضي خطة ترامب بتقسيمها لعاصمة إسرائيلية في الأجزاء الغربية للمدينة بما يشمل أجزاء من المناطق الشرقية؛ وأن تكون البلدة القديمة التي تحيط بها الأسوار في القدس الشرقية، وتحتوي على المقدسات الدينية، وكذلك المناطق المجاورة مثل سلوان وجبل الزيتون، تحت السيادة الإسرائيلية لكن بإدارة مشتركة من الفلسطينيين والأردن.

وأضافت القناة أن "معظم الأحياء العربية" في القدس الشرقية ستكون تحت السيادة الفلسطينية وستكون بها عاصمة الدولة الفلسطينية في المستقبل، وأوضح التقرير أن ترامب يرغب في استكمال الإجراءات الإسرائيلية المقترحة بتبادل للأراضي مع الفلسطينيين.

وبحسب القناة، فإن تقديرات الرئيس الأميركي تشير إلى أن السلطة الفلسطينية ستفرض الخطة الأميركية المقترحة، ولكن الرئيس ترامب يأمل بأن يكون يعلن الطرف الإسرائيلي عن قبولها.

ونقلت القناة العبرية عن مصدر أميركي أن هذه التفاصيل ربما تكون الأقرب لخطة السلام الأميركية في الشرق الأوسط، وليست الخطة النهائية. ولم يشر التقرير إلى مصير اللاجئين الفلسطينيين الذي يعد أحد النقاط المحورية في أي حل مستقبلي للقضية الفلسطينية، كما لم يتناول وضع قطاع غزة في هذه الخطة.

فيما قالت صحيفة (القدس) المحلية، إن مستشار الرئيس الأميركي دونالد ترامب الخاص، جاريد كوشنير، ركز خلال جولته الأخيرة في الشرق الأوسط على الشق الاقتصادي، فيما يتعلق بالخطة الأميركية للسلام) صفقة القرن؛ ونقلًا عن مصادر في واشنطن لم تسمها، أن معالم صفقة القرن (اكتملت ولا تتضمن الاعتراف بدولة فلسطينية، وعاصمتها القدس، بل تقوم على أساس إعطاء قطاع غزة المحاصر "حكمًا ذاتيًا" يرتبط بعلاقات سياسية مع مناطق حكم ذاتي في الضفة الغربية المحتلة) في المنطقة أ من

الضفة (التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية، وعلاقات اقتصادية مع المنطقة" ب "أيضاً بإشراف السلطة الفلسطينية، على أن يدخل الفلسطينيون في مفاوضات مع إسرائيل بشأن مستقبل المنطقة) ج. (وأن الجانب الأمني، سيركز على إزالة معظم الحواجز العسكرية الإسرائيلية التي تشل حركة الفلسطينيين بما يضمن حرية حركتهم لأعمالهم ومدارسهم ومستشفياتهم، والحرية التجارية في الأراضي الفلسطينية، ولكن المسؤولية الأمنية ستبقى بيد إسرائيل بشكل كامل، بما في ذلك منطقة الأغوار .

و"تشمل الخطة تعزيز الشراكة بين الأردن والفلسطينيين وإسرائيل في إدارة المسجد الأقصى وضمان وصول المصلين إليه "ربما عبر بوابات من قرية أبوديس المحاذية في أيام الجمعة والأعياد ."

"أما بالنسبة للمستوطنات، فستقسم إلى ما يسمى بالكتل الكبرى التي ستضم رسمياً لإسرائيل، والمستوطنات الأخرى المقامة خارج الكتل الكبرى، فإنها ستبقى هي الأخرى أيضاً تحت السيطرة الإسرائيلية، ولكن دون توسيعها، أما ما يسمى بـ"المستوطنات العشوائية" فسيتم تفكيكها."

والصفقة لا تشمل تبادل أراضٍ، كون مسألة الدولة الفلسطينية المستقلة على أراضي عام 1967 وعاصمتها القدس لم تعد واردة" بل ستكون هناك تعويضات سخية للفلسطينيين، الذي باستطاعتهم إثبات ملكيتهم لهذه الأراضي بشكل مباشر."

وحول قضية اللاجئين الفلسطينيين، فإن) صفقة القرن (تعتبر أن عدد اللاجئين الفلسطينيين يتراوح بين 30 إلى 60 ألف شخص فقط، وسيتم إعادة توطينهم في مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية في الضفة أو في قطاع غزة، إن أرادوا ذلك، فيما سيتم تشكيل صندوق لتعويض أحفاد الذين "اضطروا" لمغادرة قراهم وبلداتهم ومدنهم خلال حرب 1948 دون تصنيفهم كلاجئين .

وتركز الخطة على المحفزات الاقتصادية التي تشمل بناء ميناء كبير في غزة، وتواصل بري بين غزة والضفة الغربية ووسائل خلاقة للنقل الجوي من وإلى غزة للبشر وللضائع، وتعزيز قطاع الإنتاج التكنولوجي في المنطقة) أ. (.

وكشف صحيفة) نيويورك تايمز (الأمريكية، عن تفاصيل الجزء الاقتصادي من خطة السلام الأمريكية، المعروفة ب) صفقة القرن (، والتي يُرصد لها بشكل مبدئي 65 مليار دولار .

وأن الجزء الاقتصادي من خطة السلام الأمريكية، يتضمن استثمار حوالي خمسة وعشرين مليار دولار في المناطق الفلسطينية على مدى عشر سنوات، وأربعين مليار دولار في مصر والأردن وربما لبنان.

وبدورها، قالت قناة) كان (الإسرائيلية، إن الأرقام التي أوردتها الصحيفة الأمريكية غير دقيقة، مستدركةً أن الخطة تتضمن استثمارات بعشرات المليارات من الدولارات في المنطقة.

وعقب بنيامين نتنياهو، على تصريحات مستشار الرئيس ترامب، جارد كوشنير، التي كشف خلالها، عن تفاصيل صفقة القرن؛ وذكرت قناة" كان "أن نتنياهو أكد خلال محادثات مغلقة أنه بالإمكان التوصل الى تسوية مع الفلسطينيين، في حال وجود زعيم فلسطيني يرغب في التسوية مع اسرائيل.

ومن جهة أخرى كشف موقع أميركي عن اجتماع عقده البيت الأبيض مع مجموعة من قادة" الانجلييين التبشيريين المسيحيين "حول مصير القدس في خطة السلام الامريكية المعروفة بصفقة القرن؛ حيث طمأن البيت الابيض، الانجلييين، بأن خطة السلام الأميركية لن تساهم على قضية القدس واعتبار المدينة بشقيها الغربي والشرقي مدينة موحدة و"عاصمة أبدية لإسرائيل". ويمثل الإنجلييون التبشيريون المسيحيون جزءاً هاماً من قاعدة ترامب السياسية، ومن كبار المسؤولين في إدارته، مثل نائب الرئيس مايك بنس ووزير خارجيته مايك بومبيو، وكلاهما ينتميان إلى هذه القاعدة، ومن أشد مؤيدي اليمين الإسرائيلي حيث يعتقدون بأن" الله أعطى هذه الأرض لإسرائيل "ولا حق للفلسطينيين فيها، إلى جانب اعتقادهم بأن المسيح لن يعود إلا بعد اكتمال إخلاء هذه الأرض من غير اليهود" حيث سيعطيهم المسيح خياراً باعتراف المسيحية أو الحرق."

ويعتبر هؤلاء من أشد مؤيدي بنيامين نتنياهو، ومن أشد حلفائه الذين يؤثرون بقوة على الحزب الجمهوري وأعضائه في الكونغرس الأميركي، خاصة مجلس الشيوخ.

وكشف موقع أكسيوس الأميركي السبت أن من بين الحاضرين كان القس جون هاجي، والقس جنتسن فرانكلين، والقس باولا وايت وآخرين. وقال مصدر حضر الاجتماع لأكسيوس، إن العديد من الزعماء الإنجلييين أعربوا عن قلقهم بشأن خطة السلام، " خاصة بشأن إمكانية منح الفلسطينيين عاصمة في أجزاء من القدس الشرقية "؛ وأضاف المصدر " لم يعطوا تفاصيل كثيرة عن الخطة، لكنهم كانوا يريدون سماع المخاوف والخطوط الحمراء، والإجابة على أسئلة القادة الإنجلييين "وأن غرينبلات أخبر المجموعة بأن خطة السلام ستكون عادلة، ويمكن أن تعيد كلا الجانبين - لكن كليهما سيتعين عليهما تقديم تنازلات.

ورفض جويل روزنبرغ، رئيس إحدى المؤسسات الإنجيلية، وكان حاضراً في الاجتماع، رفض إعطاء أي تفاصيل عن محتوى اللقاء؛ وأنه أخبر الزعماء الإنجلييين الآخرين في الاجتماع بأن ليس هناك ما يخشونه،

لأنه يعتقد أن الرئيس عباس لن يقبل أبداً بأي صفقة أو التوصل لأي اتفاق، "لذا فلا داعي للقلق الشديد من أن القدس سوف يتم التضحية بها."

وقال روزنبرغ، انه أكد للقادة الإنجلييين الآخرين "نحن بحاجة إلى السماح للرئيس) ترامب (بحرية الحركة لتقديم خطة تسمح للدول العربية التي هي أكثر استعداداً من أي وقت مضى للتطبيع مع إسرائيل للمضي قدماً، ونحن بحاجة إلى أن تعطي الدول العربية القدرة على دعم ذلك، إذا كان السعوديون والمصريون وغيرهم يستطيعون القول بأن هذه الخطة ذات مصداقية، سيفتح الباب أمامهم بعد أن يرفضها الفلسطينيون "ويسمح لهم) الدول العربية (بالمضي قدما في السلام مع إسرائيل ."

وانتقد سيرغي لافروف وزير الخارجية الروسي، الخطة الأمريكية للسلام في الشرق الأوسط المعروفة باسم "صفقة القرن"، موضحاً أن الفلسطينيين لن يقبلوا بها؛ وأشار لافروف في تصريحات صحفية، إلى أن "واشنطن تقول منذ عامين إنها بصدد إعلان ما تسمى "صفقة القرن" التي ستؤدي إلى سلام بين العرب والإسرائيليين"، وشدد على أنه "وفقاً لما يتم تسريبه من معلومات، فإن الحديث يدور حول خطوات مشبوهة، وعمليات تبادل تخالف القواعد القانونية الدولية للتسوية في الشرق الأوسط"، مشككاً في أن الفلسطينيين سيقبلون بالصفقة. واعتبر وزير الخارجية الروسي، أن "هنالك قناعة روسية بضرورة بلورة الجهود من قبل المجتمع الدولي كاملاً من أجل تخفيف التوتر في منطقة الشرق الأوسط واستئناف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية على أسس الشرعية الدولية"، مشيراً إلى أن الرباعية الدولية "إطار مفيد لتحقيق هذا الهدف."

مستشرق اسرائيلي: السلام في صفقة القرن يعني الحرب واسم بديل لخطة الفشل

وصف مستشرق اسرائيلي خلال مقال نشره موقع القناة 7 العبرية، أن السلام الذي تحمله خطة الرئيس الامريكى الشهيرة بـ "صفقة ترامب"، تعني الحرب؛ واستند المستشرق مردخاي كيدار في موقفه إلى أن إسرائيل "تعلمت مما حصل في غزة، خلال سيطرة حماس عليها في عام 2007، وإمكانية نقل التجربة للضفة الغربية."

وأضاف كيدار إن "الانسحاب الإسرائيلي من جبال الضفة الغربية بموجب صفقة القرن سيؤدي لإقامة دولة فلسطينية، ما سيتطلب من الجيش الإسرائيلي في وقت لاحق العودة مجدداً للقضاء على الدولة الفلسطينية قبل أن تقضي هي على إسرائيل."

وشدد على أن " صفقة ترامب " هي الاسم البديل لخطة الفشل؛ كون الشرق الأوسط ينتظر بفاغ الصبر إعلان خطة السلام الخاصة بالرئيس ترامب، وتابع " كوشنر يسعى لربط المسارين الاقتصادي والسياسي، على اعتبار أن تراجع حدة التوتر بين الفلسطينيين والإسرائيليين قد يحسن ظروف الاقتصاد الفلسطيني الذي يشهد قيودا بسبب غياب السلام، ويعتقد ترامب أن تحسين الظروف الاقتصادية من شأنه ألا يخدم فقط الفلسطينيين والإسرائيليين، وإنما كل المنطقة بأسرها. "

ولفت المستشرق كيدار، أستاذ الدراسات الشرق أوسطية بالجامعات الإسرائيلية، إلى أن " استمرار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي يزيد التطرف، لأنه خلال سنوات طويلة شكلت المقاومة الفلسطينية لإسرائيل عنصر توحيد للمنطقة. "وأضاف " لكن الوضع اختلف اليوم، فالتصور الأمريكي للمنطقة يرى أن إيران العنصر الأساسي لعدم الاستقرار الإقليمي بتشغيلها للمليشيات المسلحة الساعية لزعزعة الاستقرار، وهو ما من شأنه تخفيض مستوى التحسن الاقتصادي. "واستطرد " يبدو واضحا أن الإدارة الأمريكية تريد حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بطريقة مختلفة عن جميع الإدارات السابقة؛ لأنها تريد حله عبر المال والعمل والرفاه الاقتصادي والحياة الكريمة، وهي سلم أولويات المجتمع الأمريكي، ما يعني أن التوجه الأمريكي لحل الصراع يأخذ النهج الأمريكي، وليس الشرق أوسطي. "

وأشار إلى أن " المشكلة في صفقة ترامب أنها تعرض في العام 2019 ، فيما يشهد الشرق الأوسط ثقافة مختلفة عن القرن السابق، لأن المنطقة باتت تشترط على قبول إسرائيل ككيان قائم بذاته أن تتنازل عن القدس والضفة الغربية وغور الأردن والمستوطنات، ما يعني نفي وجود إسرائيل من أساسها. " واختتم المستشرق الإسرائيلي مقاله " حتى الدول العربية التي وقعنا معها اتفاقات سلام لا تعترف بحق الشعب اليهودي في دولته الخاصة به. "

الاعتداءات في القدس

مصلى " باب الرحمة: "

قام العديد من المسؤولين في دائرة الأوقاف بالقدس المحتلة، بفتح مصلى " باب الرحمة " أمام الفلسطينيين، وذلك رغم قرارات الإبعاد الصادرة ضد العديد من القيادات المقدسية وحراس المسجد الأقصى؛ وتوافد المئات من الفلسطينيين إلى منطقة " باب الرحمة " في ساحات الحرم القدسي الشريف، وسط تشديدات عسكرية من قوات الاحتلال في محيطه وداخل المسجد الأقصى. واستنكر وزير الأوقاف والشؤون

الدينية، يوسف ادعيس، قيام سلطات الاحتلال بإبعاد الشيخ سلهب، وعددا من قادة العمل الوطني في المحافظة والحراس.

وأضاف إن "الواقع الحالي في مدينة القدس في ظل التطورات السياسية الأخيرة، والمؤامرات التي تتعرض لها لربما هو الأكثر خطورة في العصر الحالي منذ احتلالها في العام 1967 وأثار قرار سلطات الاحتلال؛ إبعاد رئيس مجلس الأوقاف الأعلى في القدس، الشيخ عبد العظيم سلهب، لمدة 40 يوما عن المسجد الأقصى المبارك، وقرارات إبعاد عدد من القيادات المقدسية والحراس في المسجد الأقصى لعدة شهور، ردودا غاضبة، في حين يواصل المستوطنون اقتحاماتهم اليومية الاستفزازية للأقصى بحماية من الشرطة الإسرائيلية.

وقال سلهب " :حكومة اليمين الإسرائيلية تشعل فتيل حرب دينية تتحمل وحدها عواقبها الوخيمة، من خلال سياستها التصعيدية في المسجد الأقصى وإبعاد رجال الدين وحراس المسجد الأقصى. إن المسجد الأقصى ملك للمسلمين وحدهم ولا حق لأي ديانة أخرى فيه، وعلى ما يبدو، تحاول إسرائيل عبثا تغيير الأمر الواقع في المسجد الأقصى، وهذا ما لن نسمح فيه."

وكشفت مصادر عبرية بأن رئيس الموساد **يوسي كوهين** ومستشار الأمن القومي **مئير بن شبات** قد نجحوا في وقف التدهور حول محيط غزة وفي منطقة باب الرحمة في القدس. وجاء احتواء الأزمة من خلال سلسلة من الاتصالات اجراها كوهين وبن شبات مع القاهرة والأردن، توصلا من خلالها إلى ترتيبات مع حركة حماس في قطاع غزة، ومع السلطة الفلسطينية في رام الله والوقف الإسلامي في القدس. ووفقا لزعيم الموقع الاستخباري الإسرائيلي "ديكا" فقد جاءت التفاهات التي تم التوصل إليها حول باب الرحمة كما يلي:

1. قبلت الأردن الموقف الإسرائيلي الذي يعتبر باب الرحمة ليس مكانا للعبادة، واقتربت إسرائيل ان يفتح باب الرحمة الذي كان مغلقا منذ فترة طويلة للزيارات.

2. إسرائيل أبلغت الأردن أنها لن تسمح بتغيير الوضع القائم في القدس حتى لو احتدمت المواجهات. وزعم الموقع العبري أن الحكومة الأردنية وافقت على الموقف الإسرائيلي، مما ساهم في عودة الهدوء خاصة وان الجمعة قد مرت بهدوء في الأقصى.

فيما أكد حاتم عبد القادر عضو مجلس الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية في القدس، انه حتى الان لا يوجد أي تفاهات بين الحكومة الاردنية وسلطات الاحتلال بشأن مصلى باب الرحمة؛ وأن الحكومة الأردنية مصرّة على موقفها وعلى موقف مجلس الأوقاف الإسلامي بأن مصلى باب الرحمة جزء لا يتجزأ من الأقصى المبارك، ولا يمكن لسلطات الاحتلال إغلاقه، مضيفاً أن التصعيد على الأرض يتوقف على سلوك شرطة الاحتلال.

وجدد مجلس الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية خلال اجتماعه، على موقفه الراض بالتوجه لمحاكم الاحتلال، وعدم اعترافه بقرارات الاحتلال وبولاية أي محكمة اسرائيلية على الأقصى، كما أكدوا على مواصلة فتح مصلى باب الرحمة والاستعداد لترميمه. وحمل مجلس الأوقاف حكومة الاحتلال المسؤولية إزاء أي تداعيات قد تتجم عن إغلاق مصلى باب الرحمة بالقوة.

23 ألف وحدة استيطانية في القدس

وعلى صلة ذكرت وسائل إعلام العدو، أنه تم التوقيع على اتفاقية لبناء 23 ألف وحدة استيطانية في مدينة القدس خلال السنوات الخمس المقبلة؛ والاتفاق وقع بين وزارة المالية وما يسمى هيئة الأراضي الإسرائيلية وبلدية الاحتلال في القدس، مشيراً إلى أن الاتفاقية تم التوقيع عليها بحضور بنيامين نتنياهو؛ وتتص الاتفاقية على بناء 23 ألف وحدة استيطانية، إلى جانب استثمار 1.5 مليار شيكل في البنية التحتية لتطوير أحياء القدس القديمة و"الجديدة"، وتخصيص أراض واسعة لتصبح محلات تجارية. وقال نتنياهو خلال حفل توقيع الاتفاقية "اليهود بينون في القدس قبل 3000 سنة، واليهود بينون في القدس اليوم، القدس ليست مستوطنة، القدس هي عاصمة إسرائيل للأبد، 3000 سنة جزء من وجودنا الأبدى."

وقال موشيه كحلون وزير المالية، إن إسرائيل تستثمر المليارات سنويا في القدس، مؤكداً على أهمية الاتفاقية التي تم توقيعها في ذكرى وفاة رئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغين.

رد العدو على تظاهرات غزة يمكن أن يرقى الى " جرائم حرب "

أوصى تقرير لجنة تحقيق دولية تابعة للامم المتحدة اسرائيل أن ترفع الحصار فوراً عن قطاع غزة، وأن معلومات اللجنة الأممية تؤكد أن تحال هذه القضايا إلى المحكمة الجنائية الدولية، حيث أن تصرفات إسرائيل بحق المتظاهرين في غزة قد ترقى إلى جرائم حرب.

وصرّح محققون أمميون بأنهم توصلوا إلى دلائل تشير إلى ارتكاب إسرائيل لجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في مسيرات العودة قرب حدود قطاع غزة.

وأكدت لجنة تابعة للأمم المتحدة أنّ ردّ إسرائيل على تظاهرات غزة في " 2018 يمكن أن يشكل جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية"، بينما أشار المحققون إلى أن قناصة استهدفوا مدنيين بينهم أطفال. وأفاد تقرير اللجنة أن إسرائيل قتلت العديد من الأطفال الذين كانوا يلعبون كرة القدم قرب السياج الفاصل، ولا تهديد مباشر من المتظاهرين الاطفال والمعاقين والصحفيين وغالبية المتظاهرين تجاه قوات الاحتلال. وقال رئيس اللجنة سانتياغو كانتون إن " الجنود الاسرائيليين ارتكبوا انتهاكات للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان"، معتبراً أن " بعض هذه الانتهاكات يمكن أن يشكل جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية ويجب على إسرائيل التحقيق فيها فوراً".

ورحبت الفصائل الفلسطينية بتقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الاحتجاجات في الأرض الفلسطينية المحتلة عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان S-28/1، على أثر الاعتداءات الإسرائيلية الممنهجة على المتظاهرين السلميين المشاركين في مسيرات العودة شرق قطاع غزة.

من جهتها أكدت الهيئة الوطنية لمسيرات العودة وكسر الحصار أن ما ورد في التقرير يكشف حقيقة الانتهاكات التي يمارسها جنود وقناصة الاحتلال بأوامر وتعليمات من قادة الجيش والمستوى السياسي في دولة الاحتلال.

وشددت الهيئة على ضرورة ترجمة ما جاء في التقرير بمحاسبة قادة الاحتلال الذين شاركوا أو حرضوا على القتل والعدوان، حيث إن التعليمات والأوامر الصادرة للجيش لا زالت قائمة وبسببها يتواصل سقوط الشهداء ضحية هذه الأوامر والتعليمات التي تستهدف إيقاع المزيد من الشهداء والإصابات البليغة في صفوف المدنيين العزل الذين يشاركون بشكل شعبي في مسيرات تطالب بالحرية والعدالة والحق في الحياة الآمنة والكرامة.

واعتبرت أن بقاء قادة الاحتلال دون محاسبة ودون محاكمة يعني مزيداً من " الإرهاب "ومزيداً من القتل والعدوان وانتهاك القوانين الدولية واستمرار الحصار على القطاع وما يسببه من أزمة إنسانية وحياتية وثقتها عشرات التقارير الأممية والحقوقية.

ورحّب المرصد الأوروبي لمتوسطي لحقوق الإنسان بتقرير اللجنة الأممية المكلفة بالتحقيق في الانتهاكات الإسرائيلية بحق المدنيين الفلسطينيين الذين شاركوا بالاحتجاجات السلمية على الحدود الشرقية لقطاع غزة خلال الأشهر الماضية، داعياً للبناء على نتائج التقرير للمضي في المسار القانوني من خلال محاكمة المتورطين في الانتهاكات وضمان عدم إفلاتهم من العقاب، وإنصاف ضحايا تلك الانتهاكات وذويهم حسبما يقتضيه نظام روما الأساسي.

وأعرب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان عن ارتياحه التام لما عرضته لجنة التحقيق وللتقرير الصادر عنها والذي يقدم عرضاً موضوعياً وشفافاً لحقيقة الانتهاكات التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المتظاهرين السلميين.

وجدد مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان "بتسليم" دعوته لجيش الاحتلال بتغيير تعليمات إطلاق النار على المتظاهرين خلال مسيرات العودة وكسر الحصار على حدود قطاع غزة؛ وجاء ذلك عقب قرار لجنة التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة والتي انتدبت لتقصي حقائق مظاهرات العودة في قطاع غزة قرب الشريط الحدودي.

غانتس وليبيد: لن نسمح بإخلاء هضبة الجولان

شدد مؤسسو تحالف "كاحول لافان"، رئيس حزب "مناعة لإسرائيل"، بيني غانتس، ورئيس حزب "يش عتيد"، يائير لبيد، على أنهما لن يقدمان على إخلاء هضبة الجولان السوري المحتل، وقالوا في تصريح مشترك، "لن نهبط من هضبة الجولان"، وذلك خلال زيارة لهما إلى موقع عسكري إسرائيلي يطل على القنيطرة السورية.

يأتي ذلك في سياق محاولات قيادة "كاحول لافان" لدرء "التهمة" التي يعمل حزب الليكود وباقي القوائم اليمينية على وصمهم بها، بأن تحالفهما "يساري"، وفي إطار مساعي غانتس وليبيد لتقديم التحالف الذي يحصل بحسب استطلاعات الرأي على أعلى تمثيل برلماني في الانتخابات المقبلة، على أنه حزب وسطي يتحدث إلى اليمين .

وانتقد غانتس، اعتراف بنيامين نتنياهو، الجزئي، بالمسؤولية الإسرائيلية عن الهجمات الأخيرة في سورية، وقال "لن نكون متسامحين مع العدوانية ضد إسرائيل، ولكن سنقوم باللازم عبر قنوات العمل مع الجيش والأجهزة الأمنية، وليس مع القنوات الإعلامية."

وقال غانتس " :الآن ونحن على هضبة الجولان، الوقت ملائم للحديث ومواجهة التحديات الأمنية لإسرائيل، على مر السنين، عرفت إسرائيل مجموعة واسعة ومتغيرة من التهديدات في كل المجالات"، وتابع " اليوم لدينا هنا جبهة مع إيران، تهديدات الإرهاب، تهديدات صاروخية، وتهديدات عسكرية كامنة ومحتملة، وتغلف كل ذلك حالة من عدم الاستقرار الأمني التي تميّز منطقة الشرق الأوسط بأكمله." وأضاف غانتس متفاخرًا بالشخصيات الأمنية التي تضمها قائمته) هو نفسه كان رئيسًا سابقًا لأركان الجيش؛ وغابي أشكنازي، رئيس أركان سابق، وموشيه يعالون، رئيس أركان ووزير أمن سابق (، هناك ثلاثة من رؤساء الأركان السابقين ووزير أمن سابق يتمتعون بخبرة سياسية، و 117 سنة من الخبرة الأمنية." وتابع " لن نسمح للمحور الإيراني بالاندفاع من إيران عبر العراق وسورية وصولاً إلى هنا، لن نهبط أبدًا من هضبة الجولان، وسنواصل تطوير المستوطنات والبنية التحتية وكل ما نحتاجه"، وأضاف " سنقوم بذلك في الشمال ، في يهودا والسامرة) الضفة الغربية المحتلة(، على طول الحدود الشرقية، في قطاع غزة وفي أي مكان يتطلب منا القيام بذلك."

جهات أمنية وعسكرية إسرائيلية تحذّر: السجون قد تنفجر

حذّرت جهات أمنية إسرائيلية رسمية، من انفجار الأوضاع في صفوف الأسرى داخل السجون الإسرائيلية بسبب الإجراءات الأخيرة بوضع أجهزة للتشويش على الاتصالات، في ظل اتهامات إدارة مصلحة السجون للأسرى بتهريب هواتف نقالة بزعم تخطيطهم لهجمات. وحذرت المؤسسة الأمنية والعسكرية من أن مثل هذه الخطوة قد تفجّر السجون وتشعل الأوضاع خارجها معربةً عن رفضها للخطوة الأخيرة من مصلحة السجون بوضع أجهزة تشويش، خشيةً أن يؤدي ذلك إلى تصعيد كبير.

وفي جلسة تقييم في قاعدة كيرياه، تم تقديم توصية بضرورة الانتظار في هذه المرحلة ووقف هذه الخطوة مؤقتًا في ظل الوضع المتفجر أساسًا بسبب ظروف مختلفة. وأوصى المجتمعون من قيادات الأمن والجيش بضرورة إعادة النظر في توقيت تنفيذ القرار، والانتظار لفترة أخرى وفقًا لتطورات الأوضاع. وترجّح مصادر أن القرار الذي اتخذ من قبل وزير الأمن الداخلي جلعاد أردان هدفه انتخابي وليس أمني كما يدعي.

وقالت مصادر أمنية إنها تدعم هذه الخطوة من حيث المبدأ، لكنّ توقيتها غير مناسب، خاصةً وأنّ الضغط يتزايد داخل السجون؛ فيما تقول مصادر من مصلحة السجون، إن هذه التصريحات والتوصيات سخيفة، وأن الهدف من هذه الخطوة منع أي هجمات وإحباطها قبل وقوعها، وأن المشروع له أهمية أمنية كبيرة.

البرلمان العربي: لا تطبيع مع الاحتلال

اختتم اتحاد البرلمان العربي، في العاصمة الأردنية عمان، أعمال مؤتمره الذي عقد تحت شعار "القدس العاصمة الأبدية لدولة فلسطين"، حيث صدر عنه بيان ختامي، إلى جانب اعتماده مجموعة قرارات أوصت بها اللجنة السياسية التابعة للاتحاد، تمحورت حول القضية الفلسطينية، وبشكل خاص مدينة القدس عاصمة فلسطين الأبدية.

وأكد على المبادرة العربية للسلام، التي أصبحت دولية طبقاً للرباعية وخارطة الطريق التي تنص على أنه لا تطبيع ولا سلام مع دولة الاحتلال الإسرائيلي إلا بعد أن تنسحب قواتها من جميع الأراضي العربية المحتلة وبعد قيام دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس وإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين. كما وأكدت قرارات المؤتمر على مركزية القضية الفلسطينية باعتبارها القضية الأولى للأمة العربية وأنه لا سلام ولا استقرار في المنطقة بدون حل دائم وشامل للقضية الفلسطينية، على أساس قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية ينهي الاحتلال الإسرائيلي لكافة الأراضي العربية المحتلة، ويؤدي إلى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم التي هجروا منها وتعويضهم عما لحق بهم من خسائر طبقاً لقرار الأمم المتحدة 194 الخاص بحق العودة .

وشدد المؤتمر على رفضه التام لكل المبادرات الأميركية وعلى رأسها ما يسمى بـ"صفقة القرن" ودعم الشعب الفلسطيني بقيادة الرئيس عباس رئيس دولة فلسطين، في رفضه القاطع لتلك المبادرات التي تنتقص من حقوق شعبنا في العودة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، على حدود الرابع من حزيران عام 1967.

ودان المؤتمر اعتداءات الاحتلال على المسجد الأقصى وبواباته، والاقترحات اليومية ومنع المصلين من الوصول إليه، وتوفير الحماية للمستوطنين أثناء اقتحامهم للمسجد، كتوطئة للتقسيم المكاني والزمني للحرم القدسي الشريف.

واستتكر قرار حكومة الاحتلال قرصنة أموال الشعب الفلسطيني باقتطاعها جزءاً من عائدات الضرائب الفلسطينية بذريعة ان جزءاً منها يذهب لرعاية أسر الشهداء والجرحى، وعائلات المعتقلين الأبطال، وفي مخالفة واضحة وخرق فاضح للالتزامات إسرائيل وفق الاتفاقيات الموقعة، وبشكل خاص بروتكول باريس الاقتصادي.

كما دعا المؤتمر، البرلمانات العربية إلى العمل مع حكوماتها لإعادة تفعيل شبكة الأمان المالية العربية التي أقرتها القمم العربية لدعم الشعب الفلسطيني ومؤسساته الشرعية، في مواجهة الحصار المالي الأميركي والقرصنة الإسرائيلية لأموال الشعب الفلسطيني.

وطالب المؤتمر البرلمانات العربية اتخاذ الإجراءات والتدابير المالية والسياسية العاجلة والفعالة وتفعيل الصناديق المالية التي أنشأت من أجل حماية القدس في وجه الأخطار التي تتعرض لها المقدسات المسيحية والإسلامية، والتصدي لسياسات التطهير العرقي للمقدسين في مدينتهم.

انخفاض شديد في نسبة الأمريكيين الداعمين لإسرائيل

أكدت صحيفة (هآرتس)، أن معدل الدعم الأمريكي لإسرائيل مقارنة بالفلسطينيين، انخفض إلى أدنى مستوياته خلال عشر سنوات، ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض دعم الديمقراطيين، وفقاً لاستطلاع للرأي، أجرته مؤسسة (جالوب)، حيث طرأ في العام الأخير انخفاض في نسبة دعم الجمهوريين لإسرائيل، لكن وضعها بين مؤيدي حزب الرئيس ترامب لا يزال جيداً، وأما في الجانب الديمقراطي، فقد عبر أقل من النصف عن دعمهم لإسرائيل.

ويشار إلى أن استطلاع (جالوب) (السنوي، تعرض لانتقادات في الماضي، بسبب طريقة صياغته، فالسؤال الذي يطرحه هو "في الشرق الأوسط، من تدعم أكثر إسرائيل أو الفلسطينيين؟" ثم هناك ثلاثة خيارات: أدمع إسرائيل بشكل أكبر، أدمع الفلسطينيين بشكل أكبر، أو على أدمع الجانبين على قدم المساواة.

وقال 59% من المستطلعين، إنهم يؤيدون إسرائيل أكثر، مقابل 21% قالوا إنهم يؤيدون الفلسطينيين أكثر، و20% قالوا إنهم يدعمون الطرفين بشكل متساوٍ، والرقم الذي يقول: إن 59% من المستطلعين يؤيدون إسرائيل هو الأدنى منذ عشر سنوات، أي أنه لأول مرة منذ عام 2009، قال أقل من 60% من المستطلعين

إنهم يدعمون إسرائيل بشكل أكبر، من ناحية أخرى، فإن النسبة المئوية للمستجيبين، الذين يدعمون الفلسطينيين، تعتبر الأعلى في السنوات العشرين الماضية. أما نسبة المستطلعين، الذين يدعمون كلا الجانبين بشكل متساوٍ فتتفق مع النتائج في السنوات السابقة. كما يظهر الاستطلاع فجوة كبيرة في دعم إسرائيل بين مؤيدي أكبر حزبين في الولايات المتحدة. بين الجمهوريين، 76٪ يؤيدون إسرائيل، وهي نسبة أقل مما كان في السنوات السابقة، لكنها لا تزال نسبة عالية. وفي الجانب الديمقراطي، قال 43٪ فقط إنهم يؤيدون إسرائيل أكثر؛ ويتواصل انخفاض مستوى الدعم لإسرائيل في الجانب الديمقراطي منذ بداية عام 2013، عندما بدأت المواجهة المباشرة بين رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، والرئيس السابق براك أوباما حول الاتفاق النووي مع إيران.

جيش الإحتلال يقر تغيير سياسته على إطلاق البالونات من غزة

ووفقا لقناة 13 العبرية، فإن الجيش الاسرائيلي قرر الرد على جميع عمليات إطلاق البالونات وإلقاء العبوات، على عكس موقفه السابق بتجاهل مثل هذه الأحداث وحصر الرد على تلك الاحداث التي تتسبب بوقوع إصابات من بينها.

من جانبها ذكرت قناة "ريشت كان"، أن الجيش الاسرائيلي قرر تصعيد ردوده كأحد الحلول المقترحة، وذلك بالتوافق مع مسؤولي المستوطنات المحاذية لغزة، ردا على اطلاق البالونات المشتعلة والعبوات التي تلقى ضمن فعاليات "الإرباك الليلي" عند السياج الفاصل. وقالت مصادر عسكرية للقناة، إن الجيش لن يسمح بعودة البالونات المشتعلة.

وكان موقع والا العبري، قد ذكر بأن حركة حماس طورت آلية لإطلاق البالون، حيث يمكنه أن يحمل عبوة وينطلق في قصير جدًا نحو الجنود مباشرة بالقرب من السياج أو في أي مستوطنة، وفق زعمه. وأنه في العديد من المرات تمكن الفلسطينيون من إلقاء أكثر من 100 عبوة متفجرة في يوم واحد نحو القوات قرب السياج، وإن تفجير تلك العبوات الشديدة في معظم الحالات يهز جدران منازل المستوطنين الذين يعيشون بالقرب من السياج. وتابع "حتى الآن لم تخرج أي براءة اختراع تابعة للجيش لاعتراض البالونات التي تحمل عبوات ناسفة."

ونقل موقع والا العبري عن عضو الكنيست حاييم يلين تعليقه على ما يحدث في غلاف غزة قائلاً: "هذه حرب غير متكافئة وأحادية الجانب، لا يوجد صفارة إنذار يمكنها التحذير من العبوات أو البالونات

المفخخة، نضالنا على مر السنين كان مع " القسام - "في إشارة إلى الصواريخ الفلسطينية التي تتساقط على مستوطنات الغلاف - وليس أمام بالونات مفخخة أو عبوات."

أما رئيس المجلس الإقليمي أشكول " غادي ياركوني "فقد انتقد رئيس الحكومة نتتياهو ووزراء الكابينة، متهما إياهم بعدم تقديم خطة حل تتعلق بقطاع غزة وسكان الغلاف.

سنضطر للعمل عسكرياً في غزة ولا يوجد أي حل آخر:

أكد رئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست آفي ديختر، أنه " لا يوجد حل سياسي للوضع في غزة، وسنضطر للعمل عسكرياً هناك"؛ وأته " سيكون هناك حاجة لتجريد غزة من البنى التحتية العسكرية، وسيكون هناك حاجة إلى ما يشبه عملية السور الواقى، وتسمح لقوات الأمن بقبالية الوصول إليها بعدها الأقصى . "وأنّ" ما سيحدث في نهاية الأمر في غزة هو أنه يجب أن تكون مجردة من البنى التحتية العسكرية الموجودة فيها، ولا يوجد أي حل آخر أنا أعرفه"، مبرزاً أنه " لا أرى هذا الأمر ينفذ بطريقة سياسية للأسف الشديد، لذلك يجب التخطيط للتوقيت المثالي للانطلاق، هذه ليست عملية من أسبوعين ولا شهرين"؛ وأوضح رئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، أنّ " التوقيت المثالي يجب أن يحدد من قبل المستوى السياسي والعسكري والأمني، فهذه ليست عملية قصيرة."

وأضاف: " يجب أن ندرك أن قصة غزة ليست قصة مع منظمة إرهابية، إنها كيان إرهابي لديها قدرات عسكرية، والسلطة الفلسطينية غير مرتبطة بقطاع غزة بل على العكس أيّ خطوة من جانب سلطة أبو مازن في غزة، هي فقط تصعب على إسرائيل عن علم وقصد ."

وكشف الجنرال " آمتسيا خان "قائد فرقة" شاكيد "في جيش الاحتلال، أن الحروب التي شنت على قطاع غزة في الماضي كانت دون جدوى ولم تحقق أي أهداف، ولم يكن هناك تخطيط جدي لها؛ و"في حروب غزة الثلاثة السابقة، رأينا حالة من عدم الجاهزية واستخلاص الدروس والعبر، حين شن جنرالات الجيش، خاصة غابي أشكنازي وبيني غانتس، تلك الحروب دون أهداف واضحة، ولا تخطيط جدي"؛ و"حروب غزة استغرقت أياماً وأسابيع طويلة دون تحقيق أي إنجاز، ولم يعد سرا أننا منذ اندلاع حرب لبنان الأولى 1982 بقيادة الجنرالين أريئيل شارون ورفائيل إيتان دأبت إسرائيل على تلقي الضربة تلو الأخرى دون انتصار، وفي أحسن الأحوال حققت التعادل مع العدو."

الانقسام خدم " إسرائيل "لسنوات طويلة والتطورات جعلته غير جيد لليهود

اعتبر الكاتب الإسرائيلي جاكى خوجي في مقاله بصحيفة معاريف، إن "الصراع المتواصل بين فتح وحماس لن يقتصر عليهما فقط، وقد تتأثر منه" إسرائيل. "وأضاف خوجي": "لأننا لم نشهد مستوى متدهورا في علاقات الحركتين منذ سنوات طويلة، ومع ذلك فلا أظن أن هذا الانقسام الفلسطيني ما زال جيدا لـ"إسرائيل"، رغم أن الإسرائيليين لا يتمنون كثيرا نجاح جهود المصالحة بينهما. "ونوه إلى أن" الانقسام الفلسطيني خدم إسرائيل سنوات طويلة في الماضي، لكنني لست واثقا أنه ما زال يخدمها حتى اليوم، الانقسام جيد لليهود طالما بقي تحت سيطرتهم، لكن التطورات الأخيرة في غزة باتت تولد مظاهر فقر شديد، وخشية من اندلاع مواجهات عسكرية."

وتابع أن "الجولة الجديدة من التوتر الفلسطيني الداخلي بدأت مع تهديدات أبو مازن ضد حماس، وهو يواصل منذ شهر سياسة تقليصات النفقات على القطاع؛ للضغط على حماس التي تسيطر على غزة." وأوضح أن "حماس قررت عدم السكوت، فخرجت ضده بحملة شعبية إعلامية تحت عنوان "ارحل"، وتجمع الآلاف من الفلسطينيين في الميدان الرئيسي بمدينة غزة، وتظاهروا ضد السلطة بتحريض من حماس، وتم تعليق صور أبو مازن في شوارع القطاع، وحملت شعارات تطالب برحيله." وأكد أن "السلطة الفلسطينية تقدم لقطاع غزة منذ إنشائها ما قيمته 1.4 مليار دولار سنويا، وهو صنبور التمويل الأساسي للقطاع، ويشمل دفعات مالية لتشغيل محطة الكهرباء الذي يتم شراء سولارها من إسرائيل، ومياه محلاة من شركة مكوروت، ورواتب لموظفي السلطة الفلسطينية من أنصار فتح، ومستحقات مالية يتم إرسالها للأسرى والشهداء. "وأنه" في العامين الأخيرين قررت فتح فرض سياسة المقاطعة على غزة للضغط على حماس، وقرر أبو مازن تقليص ربع الميزانية السنوية التي ترسل للقطاع، وهناك من يرى في إسرائيل أن الهدف النهائي لعباس يكمن بالإطاحة بحماس التي تحارب إسرائيل، ولذلك لن يذرف أبو مازن دمعة واحدة على المشاكل الناجمة لحماس وإسرائيل. "واستطرد": "ذلك لا يبدو هدف عباس الحقيقي، لأن غرضه الأساسي أن يتم إخضاع حماس، وتوريثها اقتصاديا، ويجبرها على التذلل أمامه؛ كي يرسل مساعديه لاحقا للسيطرة على القطاع، وفور أن قررت إسرائيل تقليص قرابة نصف مليار شيكل من أموال المقاصة المرسلة للسلطة، قررت الأخيرة أن تعاقب حماس بالعقاب ذاته الذي نالته من إسرائيل، بتقليص المزيد من النفقات الموجهة إلى غزة."

وأكد أن " هذا التطور الأخير أنشأ في الشارع الفلسطيني حملة تشويه لعباس، فيما وصفت السلطة الفلسطينية حماس بمجموعة مليشيات، وخرجت مظاهرات شعبية بمدن الضفة الغربية داعمة للرئيس، بل إن مساعديه خرجوا بتصريحات غير مسبوقة تدعو لاتخاذ إجراءات صارمة تؤثر على وجود حماس من الناحية الإستراتيجية."

منشور تحريضي إسرائيلي ضد الفلسطينيين كل 66 ثانية خلال 2018

أظهر تقرير فلسطيني، ارتفاعاً في منسوب العنصرية التي تحتويها المنشورات الإسرائيلية على مواقع التواصل الاجتماعي خلال عام 2018، مقارنة بالعام الذي سبقه؛ وأفادت معطيات تقرير صادر عن "حملة - المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي" داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، بأن دورة التحريض والعنصرية ضد الفلسطينيين في المنشورات الإسرائيلية على مواقع التواصل، كانت خلال فترة تشريع " قانون القومية."

وبحسب التقرير؛ فخلال العام الماضي بلغت وتيرة كتابة منشور تحريضي موجّه ضد الفلسطينيين معدّل "منشور واحد كل 66 ثانية"، مقارنة بـ "منشور واحد كل 71 ثانية" خلال عام 2017. وبلغ عدد المنشورات الإسرائيلية التي تضمّنت دعوة لممارسة العنف وتعميماً عنصرياً وشتائم ضد الفلسطينيين خلال العام الماضي، 474.250 منشوراً؛ أي بمعدل 1 من أصل 10 منشورات عن العرب، مقارنة بـ 445 ألف منشور خلال عام 2017. وجاء في التقرير أن نصف المنشورات التحريضية التي نُشرت في الشبكات الاجتماعية الإسرائيلية خلال عام 2018، كانت متعلّقة بالسياسة مباشرة، ومعظمها موجّه ضد أعضاء الـ "كنيست" العرب والأحزاب العربية.

وشهد شهر أيار /مايو 2018، وحده، أكثر من 115 ألف منشور إسرائيلي على الشبكات الاجتماعية يتضمّن شتائم ومظاهر عنصريّة ودعوات للعنف ضد الفلسطينيين. ويشكّل موقع "فيسبوك" منصة أساسية للتحريض الإسرائيلي ضد الفلسطينيين؛ بنسبة 66 في المائة؛ إذ تشكّل صفحات الأخبار ذات التوجهات اليمينية أرضاً خصبة لردود عنيفة من قبل متابعيها الإسرائيليين، كما أن ارتفاعاً طرأ على منسوب الخطاب العنيف في موقع "تويتر" بسبب الطابع السياسي لهذه المنصة بنسبة 16 في المائة، وفق ما رصدته التقرير. من جانبه، قال المدير العام لمركز "حملة" نديم ناشف "إن الحكومة الإسرائيلية مسؤولة عن استمرار وازدياد التحريض الهائل على العرب والفلسطينيين في الشبكات الاجتماعية". وأضاف "لا حسيب ولا رقيب

على تحريض الإسرائيليين، وهذا أمر في غاية الخطورة، لأنّ العنف على الإنترنت هو امتداد وهو مغذٍ لأشكال العنف والتحريض الأخرى."

انتخابات العدو

برنامج قائمة (كاحول-لافان):

كشفت صحيفة) يديعوت أحرونوت(، عن تفاصيل برنامج قائمة) كاحول -لافان (التي تبين أنه لن يتطرق إلى القضية المركزية، وهي حل الصراع الإسرائيلي -الفلسطيني، أو لموقفه من دولة فلسطينية، بهدف جذب ناخبين من اليمين.

وقالت الصحيفة، إن البرنامج السياسي لهذه القائمة لا يتطرق إلى حل الدولتين، ويغيب عنه مصطلح الدولة الفلسطينية، وذلك لأن قائمة) كاحول -لافان(، التي يرأسها رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الأسبق، بني غانتس، تضم مرشحين من اليمين، مثل موشيه يعالون، ومرشحين يؤيدون حل الدولتين، بينهم عضو الكنيست عوفر شيلح.

وأوضحت أن خلافاً اندلع" بين الجناح اليميني والجناح اليساري "داخل القائمة، وأنه تقرر في نهاية الأمر أن يُكتب في برنامجها السياسي، أنه سيتم بذل جهد من أجل السعي إلى عملية سياسية مقابل الفلسطينيين، لكن من دون ذكر دولة فلسطينية،" من أجل عدم تزويد ذخيرة لمن يتهم) كاحول -لافان (بأنها قائمة يسارية."

وأضافت الصحيفة": في جميع الأحوال، لا يوجد احتمال لإقامة دولة فلسطينية قريباً، ولذلك قررنا طرح برنامجاً براغماتياً ."

ووفقاً للصحيفة، فإنه من أجل جذب ناخبين من اليمين، ينص هذا البرنامج السياسي على أنه لن تُنفذ خطة انفصال عن الضفة الغربية المحتلة، وأن إسرائيل لن تتسحب من أربعة مناطق " إستراتيجية"، وهي الكتل الاستيطانية وغور الأردن والقدس وهضبة الجولان السورية المحتلة. واستبدل حل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية بعبارة فضفاضة تتحدث عن " مؤتمر إقليمي يدفع بالانفصال عن الفلسطينيين."

وأضافت الصحيفة": تؤيد القائمة المفاوضات، لكن من دون انسحاب أحادي الجانب أو فك ارتباط، وهذا حزب وسطي يتحدث إلى اليمين."

ويتطرق البرنامج السياسي لهذه القائمة إلى) قانون القومية (العنصري، والذي ينفي حق الفلسطينيين بدولة ويعتبر أن حق تقرير المصير في فلسطين كلها لليهود فقط . وكان غانتس تعهد أمام الطائفة العربية الدرزية بإضافة بند المساواة لمن خدم في جيش الاحتلال في نص القانون، بينما كان هندل أحد المبادرين للقانون، وأحد الذين صاغوه . لكن يبدو أن قائمة) كاحول -لافان (لا تعترم تغيير حرف في القانون، وإنما المبادرة إلى تشريع "قيمة المساواة" في قانون أساس منفصل عن (قانون القومية).

أوضح رئيس حزب "زهوت" موشيه فيغلن الخطوط والأهداف العريضة لحزبه الصاعد خلال جولة الانتخابات الإسرائيلية القادمة.

وأكد بأن أهم الأهداف التي يسعى لتحقيقها هو بناء الهيكل الثالث داخل المسجد الأقصى وإن لم يتحقق هذه الحلم يجب أن لا يبقى اليهود على هذه الأرض؛ وقال: "الحديث عن بناء الهيكل الثالث في الوقت الحالي غير ملائم"، زاعماً بأنه بدون بناء الهيكل لن يكون للشعب اليهودي هوية خاصة به. وأفادت وسائل إعلام العدو عن شطب اللجنة المركزية لانتخابات الكنيست الـ 21 ، القائمة العربية الموحدة -التجمع.

ويأتي هذا القرار بعد تقديم طلب شطبها من قبل أحزاب) الليكود، يسرائيل بيتنا، ومرشحي حزب عوتسماه يهوديت(، وصوت إلى جانب طلب شطب القائمة 17 عضوا فيما عارضه 10 أعضاء . أما عن طلب شطب القائمة فجاء فيه أنها تسعى للقضاء على إسرائيل كدولة يهودية، وتمتد يد العون للفصائل الفلسطينية وحزب الله، وأن مؤيدو هذه الأحزاب يشجعون ما وصفونه "بالإرهاب". من جهتها القائمة العربية الموحدة أدانت القرار واعتبرته سياسياً وعنصرياً، ويهدف إلى المس بالتمثيل السياسي للمواطنين العرب في الكنيست.

وعلق رئيس حكومة العدو على قرار رفض القائمة العربية الموحدة بالقول "كل من يدعم "الإرهاب" لن يكون في الكنيست -"قال نتتياهو.

أوضح رئيس حزب "زهوت" موشيه فيغلن الخطوط والأهداف العريضة لحزبه الصاعد خلال جولة الانتخابات الإسرائيلية القادمة .وأكد بأن أهم الأهداف التي يسعى لتحقيقها هو بناء الهيكل الثالث داخل المسجد الأقصى وإن لم يتحقق هذه الحلم يجب أن لا يبقى اليهود على هذه الأرض؛ وقال: "الحديث عن

بناء الهيكل الثالث في الوقت الحالي غير ملائم"، زاعماً بأنه بدون بناء الهيكل لن يكون للشعب اليهودي هوية خاصة به.

وأفادت وسائل إعلام العدو عن شطب اللجنة المركزية لانتخابات الكنيست الـ21، القائمة العربية الموحدة-التجمع.

ويأتي هذا القرار بعد تقديم طلب شطبها من قبل أحزاب (الليكود، يسرائيل بيتنا، ومرشي حزب عوتسماه يهوديت)، وصوت إلى جانب طلب شطب القائمة الـ17 عضوا فيما عارضه 10 أعضاء.

الإصطفاف الحزبي قبيل إنتخابات الكنيست

حزب "أزرق أبيض"

في ضوء ضعف أحزاب المعارضة وعدم قدرتها على تقديم بديل من حكم بنيامين نتنياهو، طرح بعض القادة الإسرائيليين، وفي مقدمتهم إيهود براك، أن يؤسس رؤساء أركان الجيش الإسرائيلي السابقين حزباً جديداً لتنظيم المعارضة في إسرائيل وقيادتها، والعمل على إسقاط نتنياهو، والوصول إلى الحكم في انتخابات الكنيست المقبلة .

وبعد يوم واحد من قرار الكنيست حل نفسه، أسس رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي الأسبق بيني غانتس حزب "مناعة لإسرائيل"، ودخل في مفاوضات مع عدد من الأحزاب والفعاليات السياسية، كان من بينها حزب "تيلم" الذي أسسه موشيه يعلون رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الأسبق، والذي كان يشغل منصب وزير الأمن في حكومة نتنياهو قبل أن يستقيل من الحكومة ومن حزب الليكود من جراء خلافه مع نتنياهو. كما أجرى غانتس مفاوضات مع رئيس الهستدروت، آفي نيسانكورن الذي كان ينتمي إلى حزب العمل. وقد توصل غانتس، في 29 كانون الثاني 2019 مع إطلاق حملته الانتخابية، إلى اتفاق مع موشيه يعلون لخوض انتخابات الكنيست في قائمة واحدة. كما اتفق غانتس مع نيسانكورن، ومنحه مكاناً متقدماً في قائمته.

وفي اليوم الأخير قبل تقديم القوائم الانتخابية لخوض انتخابات الكنيست، اتفق غانتس ويعلون مع رئيس حزب "يوجد مستقبل" بقيادة يائير لبيد على إنشاء قائمة مشتركة تجمع أحزابهم الثلاثة، وتضم أيضاً رئيس

أركان الجيش الأسبق غابي أشكنازي الذي أدى دورًا مهمًا خفيًا في تأسيس هذه القائمة. وقد أطلق على هذه القائمة الانتخابية "أزرق أبيض".

برنامج غانتس الانتخابي

يشدد غانتس على أهمية الأمن بالنسبة إلى إسرائيل، وي طرح نفسه بديلاً من نتنياهو، بيد أنه لا يميز نفسه منه ومن حزب الليكود سياسيًا، وذلك فيما يخص القضية الفلسطينية ومصير الجولان المحتل والصراع العربي - الإسرائيلي. فقد أكد غانتس أن أمن إسرائيل يحتل الأولوية العليا بالنسبة إليه، وأنه سيحققه بقوة إسرائيل العسكرية وبالعامل على التوصل إلى اتفاقيات سلام، تحافظ إسرائيل بموجبها على القدس والكتل الاستيطانية وغور الأردن مع تعزيز الاستيطان في الضفة الغربية والجولان السوري المحتل.

أحزاب في المعسكر اليميني

في مقابل اضمحلال اليسار الصهيوني وتقلص أحزابه، حافظ المعسكر اليميني، والذي يطلق عليه اسم "المعسكر القومي"، على قوته الانتخابية. ويشمل هذا المعسكر إلى جانب حزب الليكود، الذي حافظ على قوته الانتخابية، الأحزاب التالية: حزب "اليمين الجديد"، الذي أسسه نفتالي بنيت وأيليت شاكيد في أواخر كانون الأول /ديسمبر 2018، عند انشقاقهما عن حزب "البيت اليهودي"، وحزب "إسرائيل بيتنا" بقيادة أفيغدور ليرمان، وحزب "كلنا" بقيادة موشيه كحلون، وحزب البيت اليهودي بقيادة رافي بيرتس، وحزب "الاتحاد الوطني" بقيادة بتسلئيل سموتريتش، وحزب أتباع كهانا الذي يطلق عليه "القوة اليهودية" بقيادة ميخائيل بن آري وإيتمار بن غفير .

وقد دفعت خشية نتنياهو وقادة أحزاب اليمين الفاشي من إمكانية عدم عبور بعض هذه الأحزاب اليمينية عتبة الحسم إلى تشجيعها لتشكيل قائمة انتخابية واحدة أطلق عليها اسم "البيت اليهودي"، وشملت حزب "البيت اليهودي" وحزب "الاتحاد الوطني" وحزب "القوة اليهودية"؛ ما يعني منح دخول جماعة كهانا إلى الكنيست غطاءً واضحًا. ولتحقيق هدفه، تعهد نتنياهو خلال اتصالاته لتشكيل هذه القائمة بمنحها وزارتين مهمتين في الحكومة التي يشكلها بعد الانتخابات في حال فوزه فيها، وكذلك منح عضو قيادي في حزب البيت اليهودي في قائمة الليكود الانتخابية مقعدًا، وسيضم هذا العضو إلى البيت اليهودي فور انتخابه عضوًا في الكنيست.

في مقابل نجاحه في توحيد أحزاب اليمين الفاشي، لم يتمكن نتتياهو من تكوين قائمة انتخابية مشتركة بين الليكود وأحزاب اليمين الأخرى؛ فظلت إمكانية عدم عبور بعضها عتبة الحسم واردة، مثل حزب إسرائيل بيتنا بقيادة ليبرمان وحزب "كولانو" بقيادة كحلون أو حزب "غيشر" بقيادة أورلي ليفي أبو كسيس، كما يشير بعض استطلاعات الرأي العام الأخيرة؛ ما قد يؤثر في نتائج الانتخابات وميزان القوى بينها .

انهيار اليسار الصهيوني

شهد حزب العمل مزيداً من تدهور شعبيته في الأشهر والأسابيع الأخيرة، ولا سيما بعد الإعلان عن تشكيل قائمة "أزرق أبيض" الانتخابية بقيادة غانتس. ففي حين حصل حزب العمل بالتحالف مع حزب "الحركة" بقيادة تسيبي ليفني في انتخابات الكنيست الأخيرة عام 2015 على 24 مقعداً، بات يحصل في استطلاعات الرأي العام في الأسابيع الأخيرة على 10-6 مقاعد. وعرف حزب العمل في السنوات الأخيرة صراعات داخلية شديدة في سياق المنافسة على قيادته. وفي تموز /يوليو 2017، فاز في الانتخابات لرئاسة حزب العمل آفي غباي. وكان غباي اليهودي المغربي عضواً قيادياً في حزب "كولانو" اليميني بقيادة موشيه كحلون، ووزيراً عن هذا الحزب في حكومة بنيامين نتتياهو في سنتي 2015 و 2016. وقد أنهى غباي التحالف بين حزب العمل وحزب الحركة بقيادة تسيبي ليفني في بداية كانون الثاني /يناير 2019، ولم يتمكن من إيجاد حليف آخر لخوض انتخابات الكنيست المقبلة. أما تسيبي ليفني، فقد أعلنت اعتزالها الحياة السياسية، بعد عجزها عن خوض الانتخابات في قائمة تحالفية، وعدم قدرة حزبها بمفرده على اجتياز عتبة الحسم.

حزب ميرتس

انتخب تمار زانديبرغ رئيسة له في آذار 2018، خلفاً لزهافا غال – أون، فنتوقع استطلاعات الرأي العام أن يحصل على 4-6 مقاعد في انتخابات الكنيست المقبلة. بيد أن ثمة إمكانية ألا يعبر هذا الحزب عتبة الحسم، في ضوء حصول استقطاب شديد بين معسكري غانتس ونتتياهو، وأن يصوت جزء من قاعدته الانتخابية لغانتس بهدف إسقاط نتتياهو.

الأحزاب العربية

تخوض انتخابات الكنيست بقائمتين انتخابيتين؛ هما قائمة تحالف الموحدة مع التجمع الوطني الديمقراطي، وقائمة تحالف الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة) التي يقودها الحزب الشيوعي الإسرائيلي (مع الحركة العربية للتغيير.

ويعود عدم خوض هذه الأحزاب الانتخابات في قائمة واحدة - كما خاضتها في الانتخابات السابقة، وحققت إنجازاً مهماً برفعها نسبة المشاركة في الانتخابات بين العرب بحصولها على نحو 90 في المئة من أصواتهم وعلى 13 مقعداً في الكنيست - إلى رفض الحركة العربية للتغيير بقيادة أحمد الطيبي استمرار القائمة المشتركة وانسحابها رسمياً منها، ومن المتوقع أن تجتاز القائمتان عتبة الحسم، وسيتوقف عدد المقاعد التي ستحصلان عليها في الكنيست على نسبة مشاركة العرب في الانتخابات .

وفيما تظهر الاستطلاعات، أن زعيم حزب الليكود بنيامين نتنياهو، ما زال يتمتع بشعبية أعلى من خصمه، رئيس قائمة " كاحول لافان"، بيني غانتس؛ وقال 38% إنهم يفضلون نتنياهو في رئاسة الحكومة، بينما قال 31% إنهم يفضلون غانتس في المنصب؛ كما عبر 53% عن اعتقادهم بأن نتنياهو سيشكل الحكومة القادمة، بينما قال 27% إن غانتس سيشكلها. ولا يزال معسكر أحزاب اليمين سيتفوق على معسكر أحزاب الوسط - يسار ومعهم القوائم العربية.

وجاءت توزيعة المقاعد في الكنيست وفقاً لـ "يديعوت أحرونوت" كالتالي: " كاحول لافان 33 ؛ الليكود 29؛ العمل 10 ؛" يهدوت هتورا 7 ؛" الجبهة والعربية للتغيير 7 ؛ شاس 6 ؛" اتحاد أحزاب اليمين 6 ؛" ميرتس 5 ؛ اليمين الجديد 5 ؛" يسرائيل بيتينو 4 ؛" كولانو 4 ؛" تحالف الموحدة والتجمع 4 ؛ وبذلك سيكون تمثيل اليمين والحريديين 61 مقعداً، الوسط - يسار 48 مقعداً، والقوائم العربية 11 مقعداً.

وبحسب استطلاع " هآرتس " فإن معسكر اليمين سيكون ممثلاً بـ 63 مقعداً، بينهم حزب " زيهوت " (هوية (برئاسة اليميني المتطرف موشيه فايغلين" : كاحول لافان 31 ؛" الليكود 28 ؛ العمل 10 ؛ الجبهة والعربية للتغيير 8 ؛" اتحاد أحزاب اليمين 8 ؛" اليمين الجديد 7 ؛" يهدوت هتورا 7 ؛" شاس 5 ؛" كولانو " 4؛ ميرتس 4 ؛ تحالف الموحدة والتجمع 4 ؛" زيهوت 4. "وبحسب هذا الاستطلاع، فإن 57% واثقون من

أنهم سيصوتون للقائمة التي قالوا إنهم سينتخبونها، بينما قال 34% إنهم متأكدون بشكل كاف من تصويتهم للقائمة التي أعلنوا أنهم سينتخبونها.

احتمالات تشكيل الحكومة

من المتوقع أن تشهد الحملة الانتخابية تنافسًا شديدًا بين معسكري غانتس ونتنياهو الذي يخوض صراعًا ليس من أجل البقاء في الحكم فحسب، وإنما أيضًا ضد تهم جنائية قد تقود إلى سجنه في حال إدانته. وبقدر تمسك نتنياهو بالحكم، يسعى المعسكر الذي يقوده غانتس إلى إسقاط نتنياهو والوصول إلى السلطة. وقد يقرر غانتس تشكيل حكومة وحدة وطنية مع حزب الليكود، إنما من دون نتنياهو. وليس لديه بديل من ذلك. فمن الصعب أن تحصل أحزاب هذا المعسكر معًا على أكثر من 61 نائبًا.

أما في حال حصول معسكر نتنياهو المكون من أحزاب اليمين واليمين المتطرف الفاشي على أغلبية في الكنيست، فسيعمل على تشكيل الحكومة من أحزاب معسكره. ومن المرجح أن يتمكن نتنياهو في حال فوز معسكره من تشكيل ائتلافه الحكومي، بعد أن أعلنت أحزاب المعسكر اليميني أو القومي الذي يقوده حزب الليكود بأنها ستوصي رئيس الدولة بتكليف نتنياهو بتشكيل الحكومة. لكن نتنياهو سيواجه مشكلة حقيقية بعد ذلك في الحفاظ على ائتلافه الحكومي، عندما توجه رسميًا لائحة اتهام ضده إلى المحكمة بعد جلسة الاستماع، التي من المتوقع أن تعقد في نهاية هذا العام. ومن الصعب جدًا أن يقبل بعض أحزاب ائتلافه الحكومي ببقائه رئيسًا للحكومة، بعد توجيه لائحة اتهام رسمية إلى المحكمة ضده. حتى إن تمكن نتنياهو من الحفاظ على ائتلافه الحكومي، فثمة إمكانية أن تتخذ المحكمة العليا قرارًا بإرغامه على الاستقالة، مستندة إلى سابقة إرغام الوزير أريه درعي على الاستقالة من الوزارة بعد أن وجهت رسميًا إلى المحكمة لائحة اتهام ضده.

وقد يبادر نتنياهو ومعسكره إلى سن قانون في الكنيست يمنع محاكمة رئيس الحكومة ما دام في منصبه. وستعتمد قدرة نتنياهو على سن مثل هذا القانون على مدى تماسك ائتلافه الحكومي، ومدى تمسك أطرافه به إلى درجة تأييد قانون كهذا. وهذا احتمال يبدو مستبعدًا. كما أن قانونًا كهذا سيواجه باعتراض المحكمة العليا.

استمرار التنسيق الأمني ومجابهة التموضع الإيراني

قال رئيس حكومة العدو؛ بنيامين نتنياهو، في بداية لقائه مع الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين في موسكو؛ إن العلاقة المباشرة بين الطرفين منعت احتكاكات بين الجيشين الروسي والإسرائيلي (في سورية)؛ وأن هذه العلاقة المباشرة " ساهمت في أمن واستقرار المنطقة"، وأن " التهديد الأكبر لاستقرار وأمن المنطقة؛ هو إيران والقوى التابعة لها"، مضيفاً أن إسرائيل " مصممة على مواصلة العمل ضد محاولات إيران التموضع في سورية."

من جهته قال بوتين إنه من المهم مواصلة التعاون بين الطرفين، مضيفاً أن " روسيا كانت شريكا في دعم إقامة) دولة (إسرائيل"؛ وتابع أن " الحياة تتطور، والمطلوب هو المفاوضات، والحديث عن الوضع في المنطقة وعن المسألة الأمنية."

وكان نتنياهو قد صرح، بأن محور محادثاته مع بوتين سيكون منع التموضع الإيراني في سورية، إضافة إلى تعزيز التنسيق الأمني بين الجيشين الروسي والإسرائيلي.

وقبل مغادرته إسرائيل متوجهاً إلى موسكو، أشار نتنياهو إلى أنه سبق وأن التقى بوتين في باريس، بعد حادثة إسقاط المقاتلة الروسية " إيلوشين "20 في أيلول الماضي، كما أجرى عدة مكالمات هاتفية معه. كما أشار إلى أن اللقاء تناول جملة من القضايا، ولكن منع التموضع الإيراني في سورية كان محور هذه المحادثات؛ وقال نتنياهو " نحن نتكلم عن تموضع دولة تعلن بصورة لا تقبل التأويل أنها تبغى إبادتنا"؛ كما أشار إلى أنه بحث مع بوتين في تفاصيل ضمان التنسيق الأمني بين الجيشين الروسي والإسرائيلي لتجنب الاحتكاكات والاشتباكات، مضيفاً أنه تم في السابق تحقيق نجاحات في هذا المجال.